



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ١٤ / محرم / ١٤١٣ هجرية ،
الموافق ١٥ / ٧ / ١٩٩٢ ميلادية .

(الجلد ٢٩)

(العدد ٨)

جدول الاعمال

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد جمال حداد .

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ فيصل الجازي .

د - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد فؤاد الخلفات اعتبارا من ١٩ / ٧ / ١٩٩٢ .

٤

٣ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٩٩٦ تاريخ ١٣ / ٧ / ١٩٩٢ والمتضمن اعادة

هذا من الملحق

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ الى مجلس النواب.

(٤) - أ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم «٢» تاريخ ١٩٩٢/٧/٧،

والمضمن مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢.

القرار موزع في الجلسة السادسة تاريخ ١٩٩٢/٧/١٢.

ب - قرار اللجنة القانونية رقم «٣» تاريخ ١٩٩٢/٧/١٤ والمضمن مشروع قانون

معدل لقانون مجمع اللغة العربية لسنة ١٩٩٢.

٥ - ما يجد من اعمال.

انتخاب سعادة السيد بسام حدادين مقررًا للجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة
خلقًا للمرحوم السيد نايف الحديد.

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٢/٧/١٩ الساعة الخامسة مساءً.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة الخامسة من صباح يوم
الاربعاء الموافق ١٤/ محرم ١٤١٣ هجري،
الواقع في ١٩٩٢/٧/١٥ ميلادي، عقد مجلس
النواب جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية
الاولى للدورة العادية الثالثة برئاسة معالي
الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة
امين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السيد:
عبدالرحيم عكور.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:
عبدالرؤوف الروابدة، فيصل الجازي، جمال
حداد.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:
فخري قعوار، ذيب انيس، بسام حدادين.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكِر: رئيس
الوزراء وزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب
رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣ - معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير
الصناعة والتجارة.

٤ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة
والاثار.

٥ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير
الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

محضر الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/٧/١٩٩٢ م ٣

٦ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير
التخطيط.

٧ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير
العدل.

٨ - معالي السيد عبدالكريم الكباري: وزير
العمل.

٩ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد
 والاتصالات.

١٠ - معالي المهندس سعد هائل السرور:
وزير الاشغال العامة والاسكان.

١١ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه
والري.

١٢ - معالي السيد جمال حديثة الحريشا: وزير
دولة.

١٣ - معالي السيد جودت السبول: وزير
الداخلية.

١٤ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير
الطاقة والثروة المعدنية.

١٥ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير
الشباب.

١٦ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير
الدولة للشؤون البرلمانية.

١٧ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير
دولة.

١٨ - معالي السيد محمد السقايف: وزير
التموين.

١٩ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة:
وزير الصحة.

٢٠ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير
الزراعة.

كتاب من المجلد
١٥

٢١ . معالي الدكتور امين عواد المشاقبة : وزير التنمية الاجتماعية .

الافتتاح

معالي رئيس المجلس :
بسم الله الرحمن الرحيم ،
النصاب مكتمل بسم الله تفتتح الجلسة ،
الاستاذ الامين العام جدول الاعمال .
السيد الامين العام : شكراً معالي الرئيس .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

١ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد فؤاد الخلفيات اعتباراً من ١٩٩٢/٧/١٩ .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي .

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد جمال حداد .

د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق

المجلس الكريم على اجازة واعتذارات السادة النواب ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٣ . كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٩٩٢/٧/١٣ تاريخ ١٩٩٢/٧/١٣ والمتضمن اعادة مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ الى مجلس النواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الاعيان

الرقم م ق / ٢٤ / ١٩٩٦

التاريخ : ١٤١٢ / ١ / ١٣ هـ

الموافق : ١٩٩٢ / ٧ / ١٣ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم

م ق / ٢٣ / ٣٨١ تاريخ ١٩٩١ / ١ / ٢٧ .

ارجو التفضل بالعلم بأن مجلس الاعيان قد قرر في جلساته :

الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢ / ٧ / ٤ .

الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢ / ٧ / ٦ .

الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢ / ٧ / ٩ .

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة ، الموافقة على مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ ، كما ورد من

عضر الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥ / ٧ / ١٩٩٢ م ٥

مجلس النواب ، مع اجراء بعض التعديلات عليه .
ابعث لمعاليكم مشروع القانون كما عدله مجلس الاعيان ، للتركب بعرضه على مجلس النواب ، لاجراء ما يلزم .
وتفضلوا بقبول الاحترام ، ،

نسخة : الى مدير شؤون مجلس الاعيان .

نسخة : الى مدير شؤون مجلس النواب .

نسخة : الى ملف اللجنة القانونية .

نسخة : الى ملف القانون .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون الكسب غير المشروع

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يعتبر كسباً غير مشروع كل مال منقول او غير منقول يحصل عليه اي شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه او لغيره بسبب استغلال الوظيفة او الصفة .

المادة (٣) تسري احكام هذا القانون على الفئات التالية :

١ . رئيس الوزراء والوزراء .

ب . رؤساء المؤسسات الرسمية العامة المدنية والعسكرية .

ج . موظفي الفئة العليا ومن يمثلهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والسفراء .

د . امين عمان ورؤساء البلديات من الفئة الاولى ومدير عام المنظمة التعاونية .

هـ . رؤساء مجالس ادارة الشركات التي تساهم الحكومة او المؤسسات الرسمية العامة بما لا يقل عن (٤٠٪) من رأس مالها والمديرين العمامين لها .

و . رؤساء واعضاء لجان العطاءات المركزية والعطاءات الخاصة المدنية والعسكرية وعطاءات الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة .

المادة (٤) ١ . تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع) برئاسة قاضي بمرتبة قاضي تمييز يعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير العدل وتختص بتلقي اقرارات البلمة المالية والبيانات والايضاحات والاخبارات المتعلقة بها ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة ٦٨ من هذا القانون في اعمالها واقتراح الانظمة اللازمة لعملها .

هذا من المراسل

ب . تتولى الدائرة مهمة تحديد المعلومات التي تتضمنها اقرارات اشهار الذمة المالية واعداد النماذج الخاصة لهذه المعلومات وتزويد الجهات المختصة بها .
ج . على الجهات المختصة تزويد الدائرة بأسماء الاشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهرين من تاريخ سريانه او شمولهم بأحكامه وتنفيذ ما تطلبه منها الدائرة من بيانات وايضاحات ومعلومات كل في حدود اختصاصها .

المادة (٥) أ . على كل من تسري عليه احكام هذا القانون ان يقدم خلال ستة اشهر من نفاذه او خلال شهرين من تاريخ انطباقه عليه اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجه واولاده القاصرين .

ب . وعليه ان يقدم بصورة دورية اقرار الذمة المالية خلال شهر كانون الثاني التالي لانقضاء سنتين على تقديم الاقرار السابق وعند تركه الوظيفة او زوال الصفة ويجب ان تتضمن هذه الاقرارات مصدر الزيادة في الذمة المالية .

ج . على الدائرة تبليغ كل من يتخلف عن تقديم اقرارات الذمة المالية في مواعيدها المقررة بوجوب تقديمها خلال شهر من تاريخ التبليغ ويجرى التبليغ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية .

د . اذا امتنع زوج المزم بتقديم اقرارات الذمة المنصوص عليها في هذه المادة عن اعطاء البيانات اللازمة والتوقيع عليها وجب ان يحظر الدائرة بهذا الامتناع وعليها ان تكلف الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ تكليفه .

المادة (٦) يتولى فحص اقرارات الذمة المالية وتدقيق الاخبار المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات فحص وتدقيق يشكلها المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة برئاسة قاضي تمييز وعضوية قاضيين بالدرجة الخاصة على الاقل .

المادة (٧) أ . للهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون طلب البيانات وايضاحات والوثائق من مقدم الاقرار أو من اي جهة اخرى .

ب . اذا تبين لأي هيئة ان زيادة قد طرأت على ثروة من تسري عليه احكام هذا القانون اثناء الوظيفة او الصفة او ثروة زوجه أو اولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع مواردهم ، فعل الهيئة الطلب من مقدم الاقرار تقديم البيانات وايضاحات اللازمة لبيان اسباب هذه الزيادة ومصدرها .

ج . اذا تبين لأي هيئة وجود دليل على كسب غير مشروع او اي جريمة اخرى تحيل الاوراق ونتائج الفحص والتدقيق الى الجهات المختصة بالتحقيق والمحاكمة .

المادة (٨) يقتصر الاطلاع على اقرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات والوثائق واجراءات الفحص والتدقيق المنصوص عليها في هذا القانون على هيئات الفحص والتدقيق وتعتبر من الاسرار التي يحظر نشرها او افشاؤها .

المادة (٩) تسقط دعوى الكسب غير المشروع بانقضاء عشر سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة او زوال الصفة .

المادة (١٠) يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من حصل لنفسه او لغيره على كسب غير مشروع وبغرامة تعادل قيمة ذلك الكسب ورد مثله .

المادة (١١) أ . على المحكمة ان تحكم على الزوج واولاده القاصرين الذين استفادوا من الكسب غير المشروع بالرد من اموال كل منهم بقدر ما استفاد .

ب . للمحكمة ان تقرر ادخال كل من استفاد فائدة جدية من غير المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة والحكم في مواجهته بالرد من امواله بقدر ما استفاد .

ج . لا يمنع سقوط الدعوى بالوفاة من الحكم برد الكسب غير المشروع وذلك خلال سنتين من تاريخ الوفاة .

المادة (١٢) يعاقب بالحبس حتى سنة واحدة او بالغرامة حتى الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من تخلف دون عذر مشروع عن تقديم اقرارات الذمة المالية رغم تبليغه وفقا لاحكام الفقرة (ج) من المادة (٥) من هذا القانون .

المادة (١٣) يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة او بالغرامة من خمسمائة دينار الى الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين :

أ . كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في اقرارات الذمة المالية .

ب . كل من خالف احكام المادة (٨) من هذا القانون .

المادة (١٤) يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة كل من قدم اخبارا كاذبا بقصد الاساءة عن كسب غير مشروع ولو لم يترتب عليه اقامة الدعوى .

المادة (١٥) لا تمنع العقوبات المقررة في هذا القانون من توقيع اي عقوبة اشد مقررة في اي قانون آخر .

المادة (١٦) يعفى كل من الشريك والمتدخل في جريمة الكسب غير المشروع من العقوبة اذا باح بالأمر الى السلطات المختصة او اعترف بما وصل اليه من كسب غير مشروع او بما قام به من افعال قبل احالة القضية الى المحكمة ولا يحل ذلك بوجوب الحكم بالرد .

المادة (١٧) لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

كل من تسري عليه

المادة (١٨) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

معالي رئيس المجلس : اللجنة القانونية.

السيد الامين العام :

(٤) أ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم ٢٠ تاريخ ١٩٩٢/٧/٧، والتضمن مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢.

«القرار موزع في الجلسة السادسة تاريخ ١٩٩٢/٧/١٢».

معالي رئيس المجلس : في الجلسة الاخيرة وصلنا الى المادة الثانية، السيد المقرر.

الدكتور محمد ابوفارس :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الصندوق : صندوق التنمية والتشغيل.

المجلس : مجلس ادارة الصندوق.

الرئيس : رئيس المجلس.

المدير : مدير عام الصندوق.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي : شكراً سيدي الرئيس.

هذا القانون يناقش من خلال استيعاب مواد هذا القانون استيعاب تام، ذلك ان اقرار هذه المادة دون البحث في المادة الرابعة، والمادة التي تتحدث عن اعضاء مجلس ادارة، وهي المادة السابعة سيوقعنا بإشكال سيدي الرئيس، الصندوق يهدف كما ورد في المادة الرابعة الى تمكين الافراد والاسر والجماعات الفقيرة أو المتدنية الدخل أو تلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل والانتاج وذلك من اجل الاسهام في عاربة الفقر والبطالة. هذه غاية الصندوق أساساً، ولكي أفاجا وأجد بالمادة الخامسة الفقرة (ب) ان من غايات الصندوق ايضاً توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك لتنفيذ مشاريع البنية التحتية حقيقة سيدي الرئيس هذه الفقرة هي من الحقيقة هنالك بنك تنمية المدن والقرى يعالج مثل هذه القضايا، بنك تنمية المدن والقرى يعالج مثل هذه القضايا، وبالتالي اذا ابقى الفقرة (ب) من المادة الخامسة معنى ذلك يجب ان يكون في مجلس ادارة الصندوق وزير البلديات، الذي هو رئيس مجلس ادارة

ورئيس المجلس، ومن يرأس المجلس، الحديث عن ان هناك افكار جديدة حول رئاسة المجلس، هذا الذي دعا الاخوان ليشيروا الى مواد لاحقة تتعلق بمجلس ادارة ومن يرأسه ولهذا انا معك في انه اصل مادة مادة.

لكن الاشارة فقط هي الى التعريفات التي تشمل المجلس ورئاسة المجلس ومن يكون في المجلس.

نقطة نظام ثانية الاستاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي : شكراً معالي الرئيس، المادة الثانية هي تعريفات يعني عندما نقول صندوق التنمية والتشغيل ما الذي نريد ان نعدل في المادة الثانية؟

مجلس ادارة الصندوق، رئيس المجلس مدير عام للصندوق، فأتصور هذه امور صماء لا علاقة لها اني اضيف وزير بلدية او رئيس وزراء وبالتالي انا اري ان نغمر من هذه الامور ثم ننتقل الى ما بعدها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ احمد عويدي.

السيد احمد عويدي العبادي : شكراً سيدي الرئيس، المناقشة معالي الرئيس في المادة الثانية، الصندوق : صندوق التنمية والتشغيل الحقيقة نفس هذا العنوان لي عليه اعتراض كبير، فكلمة التنمية وكلمة التشغيل في بعض الدول تسمى وزارة العمل، وزارة الشغل وموضوع التنمية هو متعلق بوزارة التنمية فباعتقادي ان وجود مثل هذا القانون يشبه بما يسمى ببنية (الهالوك) التي تزرع او تنمو الى جانب البندورة، فتوقفها عن النمو، ومن ثم فان

بنك تنمية المدن والقرى. لذلك سيدي الرئيس انا اري ان تشطب الفقرة (ب) من المادة الخامسة حتى يتسنى لنا ان نناقش المادة الثانية، جنباً الى جنب مع المادة الخامسة، اما اذا بقيت فلا بد من ان نعدل ايضاً في المادة الثانية.

لكن وحتى لا نقع في الخلط كثيراً سيدي الرئيس انا اقترح ان يكون رئيس مجلس ادارة الصندوق رئيس الوزراء، باعتبار ان صندوق التنمية والتشغيل هو خطة وسياسة الحكومة في القضاء على البطالة والحد من ظاهرة الفقر اذن هو سياسة حكومية، فأنا حقيقة اقترحي ان يرأس مجلس ادارة الصندوق رئيس الوزراء. لذلك، عندما نتكلم عن المادة الثانية والتعريفات، لا بد ان نحدد ذلك سيدي الرئيس، يعني فيه ترابط بين المواد مجتمعة شكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً الاستاذ رئيس اللجنة نقطة نظام.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية : حقيقة ارجو ان نعود الى اقرار نقطة مبدئية مقرر دستورياً ونظاماً، ان القانون يناقش مادة مادة ونحن بدأنا ان نناقش به مادة مادة، في كل مادة عندما نصل اليها وهذا حكم الدستور والنظام، فليطرح اي زميل ما يتعلق بالمادة في حينه خلاف ذلك ستحدث ارباك دائم في كل قانون وسيكرر بقية الزملاء الحديث عن (السابعة) وعن (السابعة عشر) بالتالي، شكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ ابو شجاع، الاخوان ملاحظاتهم على المادة الثانية بالتعريفات، وهذا يشمل المجلس

هذا من المجلد

هذا الصندوق يأخذ صلاحيات وزارة التنمية، ووزارة العمل، وإن الباحث في المواد اللاحقة يجد أن هذا الصندوق يصبح دولة مستقلة، تحيد كل من وزارتي التنمية ووزارة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإني أرى إذا كان هنالك أمراً جاداً في معالجة البطالة كما ورد في مواد القانون، ومعالجة الفقر كما ورد في مواد القانون، ومعالجة الفقر كما ورد في مواد القانون، إلا يكون هناك صندوق التنمية والتشغيل، أن تكون هناك وزارة اسمها وزارة التنمية والتشغيل وتلقى بناءً على ذلك، وزارة التنمية ووزارة العمل. ثم وجود صندوق التنمية والتشغيل يذكرنا بالكثير من الصناديق أيضاً على غرارها، وهناك أيضاً موجود في مواده القانونية وتعليماته ونظامه، تأخذ نفس الكلام، إذن هناك ازدواجية ما بين صندوق التنمية والتشغيل، وصندوق المعونة الوطنية، وصندوق الملكة علياء، ومؤسسة نور الحسين، واتحاد الجمعيات الخيرية.

إذن هذه كلها مجموعة من الدول أو مجموعة من مراكز القوة، وبالتالي كل واحد يغني عن ليلاه ويعمل على هواه، ومن ثم يصبح المواطن هو الضحية. أنا حقيقة سيدي الرئيس، سأناقش في المواد فيما بعد في تعليقاتي على صلاحيات وأهداف وممارسات هذا الصندوق. لكن أنا أرجو أن أذكر المجلس الكريم ومن خلال أيضاً قراءة الموجبات، أو الأسباب الموجبة لقانون صندوق التشغيل. نجد أن نفس الأسباب الموجبة تعترف بفشل الصندوق، وهذا الكلام موجود على الصفحة ونظراً لأن الحكومة تهدف إلى تفعيل دور الصندوق وتوسيع أنشطته إلى أخرى، ثم أصبح كلام موجود في نفس

الأسباب الموجبة يعترف بأن صندوق التنمية والتشغيل قد فشل في مهمته، وإن الهدف هو إنقاذه وبالتالي هل نريد أن ندخل أو نخرج من فشل لندخل في فشل آخر؟

إذن سيدي الرئيس أرى أن لا داعي إطلاقاً لوجود مثل هذا القانون كله، لأن هناك صناديق مختلفة، الأصح أن تجمع جميع هذه الصناديق وتصبح ضمن هيكل إداري واحد وضمن وزارة واحدة، وغيروا اسم وزارة التنمية والعمل وسموها وزارة التنمية والتشغيل، ويصبح هذا الصندوق جزءاً منها.

وكما أشار البنا الزميل الزعي، أن هنالك مادة تبين بأن الصندوق سيقوم بتمويل بعض المجالس القروية والمحلية، ورغم هذا فإن وزير البلديات المختص في مثل هذه الأمور وبينك القرى ليس موجوداً في مجلس الإدارة ومن ثم سيدي أنا أرى هذا القانون ومن خلال قراءته عبارة عن مواد متفككة غير مترابطة، وحتى اللغة التي كتبت فيها الأسباب الموجبة للقانون، لغة ركيكة ولغة مفككة ولا تفي بالغرض، ولا تقنع القارئ المتمعن المتفحص له أن هنالك موجبات لمثل هذا القانون ومثل هذا الصندوق الذي فشل بعد تجربة ثلاث سنوات أو ستين وثيف، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، أرجو أن ألفت نظر الأخوان الكرام أن هذا المشروع قد قدم بناءً على طلب المجلس الكريم بالتعاون مع الحكومة.

وأرجو الإشارة إلى الأسباب الموجبة عند مناقشة فكرة هذا القانون ومحتواه ومنهجه بالعمل، أن نضع في اعتبارنا الأسباب الموجبة

المقدمة مع المشروع القانون عند التعليق حتى نصل مباشرة لما نريد. الأستاذ عبد الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة أنا مع الصندوق وفكرته وبالصورة التي جاء بها للأسباب التالية: الصندوق حقيقة يتعرض لمعالجة مشكلة محددة بالضبط، يفترض أن يكون له شخصية تعالج هذه المشكلة مباشرة، ودون أن يربط بجهات أخرى، حتى تبقى له الأولوية والمكانة في صلب اهتمامها بهذا الجهاز.

ثانياً: الحقيقة الصندوق كان يعتبر في كل الفترات عبئاً على وزارة التخطيط خاصة، وإن وزارة التخطيط لها مهام وزير التخطيط مشغول بأمور أخرى.

معالي رئيس المجلس: أي صندوق مثلاً؟

السيد عبد الحفيظ علاوي: صندوق التنمية والتشغيل الحالي الموجود الآن، وتابع لبنك الائتماء الصناعي ويرأس مجلس إدارته معالي وزير التخطيط، وينفذ بعض المهام.

جاء هذا القانون حقيقة ليخرجه بالصورة التي يجب أن يكون فيها، وكل وزير من وزراء التخطيط، كان فعلاً يجد أنه هذا عبء عليه وعلى وزارته نظراً لأنشغاله بقضايا أخرى هو قد يكون له دور توفير التمويل بحكم وظيفته، لكن ليس إدارة هذا الصندوق.

ثالثاً: كان هناك حقيقة أيضاً ثلاث جهات تدير الصندوق أو مسؤولية عنه، الوزارة، إدارة الصندوق، بنك الائتماء الصناعي.

حقيقة كان يعمل كثير من الاريكات

للمواطن الذي يستفيد من الصندوق، وهذه الجهات أيضاً رغم التعاون بينها، وكل جهة كانت تحس في بعض الأحيان أنها هي المسؤولة الوحيدة وفي نفس الوقت تحس أنها أيضاً يدها مشلولة في بعض الأحيان بالقرار، ومن هنا كان لا بد من إخراج بصورة تتجنب مثل هذه السلبات، والتي كان يعاني منها المواطن، وأنا أزعج أنه بهذه الفكرة بحكم ولذلك هناك انسجام حقيقة في المشروع الحالي مع الأهداف بالعكس أنا أرى أنه وضعه أن يكون نائب رئيس الوزراء مسؤولاً عنه أولاً، تجنب رئيس الوزراء الذي هو مشغول وهو رئيس الهرم التنفيذي كله وبالتالي مش فاضي له. ولذلك أنا مع المقترح، وأرى أن يصوت على المادة كما هي.

معالي رئيس المجلس: نحن نتحدث عن المادة الثانية.

السيد عبد الحفيظ علاوي: لأنه فيه ناس دخلوا على الخط وصاروا يتحدثوا عن أهداف الصندوق كله، وأنا عن بالالتزام بالمادة، أرجو أن نصوت عليها.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: الحقيقة عندي استفسار أود أن اسمع إجابة عليه من قبل الحكومة الموقرة، وهو باختصار أنني ممن يؤمن بالعمل التخصصي، فهناك صناديق متخصصة. مؤسسة الاقراض الزراعي على سبيل المثال، صندوق المعونة الوطنية، بنك تنمية المدن والقرى، وكل هذه الصناديق مرتبطة

هل هذا من أصل

بوزارة، وانني اعرف جيداً الى حد ما، ان هناك تضارب بين مهام هذا الصندوق ومجلس الادارة مع بنك تنمية المدن والقرى الذي كان يسمى في ذلك الوقت صندوق قروض البلديات، لذلك انني ارجو ان اسمع من الحكومة الموقرة لماذا وضع هذا القانون بأهدافه علماً بأن المادة الرابعة كما تفضل زميلي الاستاذ الزعبي بأن المادة الرابعة يهدف الصندوق الى تمكين الافراد والاسر والجماعات الفقيرة او المتدنية الدخل او تلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل والانتاج، وذلك من اجل الاسهام في محاربة الفقر والبطالة. لذلك انني ارجو ان اسمع من الحكومة الموقرة لماذا اختطت هذا الطريق؟ وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اكرر حقيقة ملاحظتي الى الاخوة الكرام ان تنقيد بالمادة والتعريفات، ان كان هناك ملاحظات، وسيأتي تعريف الصندوق واهداف الصندوق وكل ما يلزم يأتي، فقط ارجو ان الفت الانتباه الحديث عن المادة الثانية وهي التعريفات، حتى تنتقل الى تعريف الصندوق واهدافه، وكل ما جاء من ملاحظتكم وارد هنا، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: معالي الرئيس تقيداً بملاحظات معاليكم النظامية، اود ان ابين كياً بين احد الزملاء بأن تعريف الرئيس هنا، برئيس المجلس لا يتناقض مع رغبة المجلس فيما لو اقرت في حينه عند قراءة المادة السابعة التي تتعرض الى رئاسة المجلس، هذا الكلام لا يتعارض هنا مع ما

سيقره المجلس اذا اراد ان يقرر بأن سيادة الوزراء هو رئيس المجلس، وقد كلفني سيادة الرئيس بأن أقول بأنه لا مانع لديه ولدى الحكومة من ان يكون سيادة رئيس الوزراء هو رئيس هذا الصندوق، نظامياً نحن نبحث في هذه المادة، وتعريف الذي ورد في التعريف، الرئيس هو رئيس المجلس لا يتعارض مع اي تغيير سيقر في المجلس بعد اذن. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فنعود للمادة الثانية، على المادة الثانية ان كان هناك فقط الحديث عن المادة الثانية الاستاذ ذيب مرجي.

السيد ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس الواقع فهمي للمادة الثانية هي ليست معزولة عن باقي المواد الاخرى.

حقيقة عندي ملاحظات، وأذكر بصوت عالي بسبب اني ارى ان هناك غموض في مواد كثيرة في هذا القانون، ومنها ايضاً المادة (٢).

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت دكتور ذيب، لأنه تعريف الصندوق واهدافه ومنهجه في العمل وكل التفاصيل آتية، نحن فقط في التعريف حتى تنتقل للمادة التي تليها.

الدكتور ذيب مرجي: سيدي سأحتفظ بدوري في المواد الاخرى للرد، واود ان اسمع حقيقة من الحكومة شيء، لأنه فيه على سبيل المثال اريد ان اتيه فقط للمادة الخامسة الفقرة (ج) تبص على توفير التمويل اللازم. يعني يوجد

شيء موجود غير واضح، نريد ان نسمع شيء اكثر.

معالي رئيس المجلس: لك هذا عندما تأتي للمادة المعنية شكراً.

عن المادة الثانية الاستاذ الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، ارجو ان الفت النظر الى ان هذه المادة قد بحثت في الجلسة السابقة بتفصيل، وهناك مقترحات متعددة من النواب ارى من رئاسة المجلس ان تعيد الى اذهان المجلس الكريم هذه المقترحات. وان يتم التصويت عليها خاصة، واننا صرنا نناقش الى الورا، بمعنى اننا بدأنا تناقش المادة الاولى من القانون وهو حول تسمية هذا الصندوق، وهل هو ضروري او غير ضروري ولذلك نحن الان تناقش المادة الثانية وهي تعريفات، وهناك باعتقادي مقترح من بعض الزملاء، بضرورة تعريف الوزير وتعريف الوزارة على اعتبار مقترحه بأن تكون وزارة العمل هي المسؤولة عن هذا الصندوق، هذه مقترحات موجودة ارجو من الرئاسة الكريمة ان تعيد الى اذهان المجلس ما ذكره الزملاء في جلسة سابقة وأن يصوت على هذه المادة لأنها اشبهت بحثاً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ما ذكر حقيقة بالجلسة السابقة على موضوعات تسمية الصندوق، اهداف الصندوق منهج عمل الصندوق، ولا يتعارض مع هذه النقاط الا اذا احد من الاخوان يقول انه اقترح شيء وثني عليه، فنطرحه الآن، لا اذكر ان هناك اي شيء

يتعلق بغير اهداف الصندوق التي تأتي تالياً، تعريف الصندوق الذي يأتي تالياً ايضاً، هناك اقتراحات من تسمية وزارة العمل، هذه قضية تأتي مكانها ليس هنا، الاستاذ الشريدة اذا كان على المادة الثانية.

السيد عبدالمجيد الشريدة: شكراً معالي الرئيس، الموضوع هو موضوع اهداف الصندوق، وموضوع تسمية الصندوق تسمية الصندوق نفسه يعني نفس المادة الثانية هي المادة التي سوف ابحت فيها نفس الاهداف ونفس الصندوق، كل منا يعلم ان اي صندوق جهازه وكادره الاداري، قد يأخذ مئات الموظفين واموال هذا الصندوق في هذا الاتجاه سيكون للفقراء نصيب قد يكون (٥٠٪) والباقي يذهب الى ادارة الصندوق وكادر وموظفي الصندوق، فما دام عندنا صندوق يتشابه بالاهداف وصندوق جهازه الاداري موجود وقد يتجاوز (٣٠٠) موظف، اي معونة عن هذا الصندوق تصدر عن هذا الصندوق تحتاج الى دراسات وتحتاج الى دراسات ميدانية وتقارير واعمال كثيرة، فما دام صندوق المعونة الوطنية يحمل شقين، الشق الاول لمساعدة الفقراء، والشق الثاني يلتقي مع اهداف هذا الصندوق في مشاريع، جهاز ذلك الصندوق يمكن ان يوفر رواتب كادر هذا الصندوق، فلماذا لا يدمج صندوق المعونة الوطنية بصندوق التنمية والتشغيل اسمه تنمية، وصندوق المعونة الوطنية ثلثينه يذهب الى هذه الاهداف. فلماذا لا توفر (٤٠٠) موظف وندمج الصندوقين قسم يعتبر معونات للفقراء، والقسم الثاني يلتقي مع اهداف هذا الصندوق بالتشغيل.

هذا من الأهداف

معالي رئيس المجلس: المادة الثالثة ابرجمال، الأهداف في المادة التي ترد الرابعة، التسمية في المادة الثانية، نحن نتحدث عن المادة الثانية، وهي فقط التعريفات.

السيد عبدالمجيد الشريدة: تعريفات الصندوق، والصندوق بتعريفه يعطي اهدافه.

معالي رئيس المجلس: أقرينا مبدأ القانون في المادة الأولى، نحن نتحدث الآن عن التعريفات، ثم المادة الثانية نتحدث عن تسمية الصندوق، والمادة التي تليها عن أهداف الصندوق، وكل ما تكون سيأتي في المواد التالية. رجاءاً من الاخوة فقط المادة الثانية هي فقط المطروحة للحديث، استاذ عطا الشهبان لك شيء عن المادة الثانية؟

السيد عطا الشهبان: حقيقة انا لي اعتراض، او لي رأي على الصندوق ككل صندوق التنمية والتشغيل، ارجو اعطائي دور الحديث، على ان احدث عن الصندوق ككل.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: تم الحديث على المادة الثانية، وارجو من الرئاسة الجلييلة فض موضوع النقاش.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: عفواً هو الصحيح انا اردت ان اتكلم عن الخروج من الجيرة بين الهدف والاخراج، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: المادة الثانية التي فيها التعريفات مطروحة على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ ما هو اقتراحك استاذ الدغمي؟

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس، الاقتراح في الجلسة السابقة تقدم فيه الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة وثبت عليه وثني عليه عدد من الزملاء.

معالي رئيس المجلس: هذا ما لدي من اقتراحات عند الامانة العامة.

السيد عبدالكريم الدغمي: الاقتراح ثني عليه والآن اكرره، اقتراح بتعريف الوزارة، وزارة العمل، الوزير او وزير العمل هذا اقتراح اضافة الى المادة الثانية معالي الرئيس وموجود، واسأل الامانة العامة!

موجود، يقول عطوفة الامين موجود عند معاليك واثار اليه الشيخ علي الفقير ايضاً.

معالي رئيس المجلس: في التعريفات.

السيد عبدالكريم الدغمي: نعم سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: هذا المكتوب عندي، على كل حال، الوزارة وزارة العمل، ليس اقتراح مسجل.

الآن المادة الثانية امام المجلس الكريم وهناك اقتراح يقول اضافة بالتعريف الوزارة اضافة جديدة، وليس تعديل، الوزارة: وزارة العمل، هذا اقتراح ذكر في الجلسة الماضية وثني عليه، والوزير: وزير العمل.

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس. بالفعل هذا الاقتراح ورد في الجلسة الماضية وما تفضل به سماحة الدكتور علي الفقير، وارد من ان تطرح جميع الاقتراحات التي وردت في الجلسة الماضية، لكن في الواقع جميع الاقتراحات التي طرحت في الجلسة الماضية، صدرت عن تصور محدد عند النائب الذي اقترح، مثلاً النائب الذي اقترح بأن يرد تعريف الوزير هو وزير العمل وأن تكون الوزارة وزارة العمل صدر عن تصور بأن هذا الصندوق يجب ان يكون مرتبطاً بوزارة العمل، وقد شرح تصوره بالتفصيل، ولم تنح الفرصة للحكومة بأن تبسط وجهة نظرها الا من خلال ما تفضل به رئيس اللجنة القانونية.

وجهة نظر الحكومة واضحة تماماً في الاسباب الموجبة، فلو قرأت الاسباب الموجبة كاملة، وقرأت مواد مشروع القانون، لوجدت ان هنالك تصور واضح في ذهن الحكومة عن ماهية هذا الصندوق، وعين يجب ان يرتبط من منطلق اهداف هذا الصندوق، فاذا سمحتم لي سيدي الرئيس بأن أشرح وجهة نظر الحكومة، باختصار شديد جداً، بماذا هي اقترحت الا تكون وزارة معينة بالذات فاستطيع ان اعمل هذا.

الصندوق كما يعلم الاخوة النواب هو موجود، ولكنه موجود كوحدة كما تشرح الاسباب الموجبة، كوحدة تنفيذية صغيرة لدى بنك الائتماء الصناعي بموجب اتفاقية بين

الحكومة، وبين هذا البنك، وغاية هذا الصندوق كما كانت لحد الآن هو رفع مستوى الفئات ذوات الدخل المتدني او المحدود، له آلية معينة، يوجد مدير لهذه الوحدة التنفيذية.

صحيح انه موجود في وزارة التخطيط، لكن كل عمله مع البنك الصناعي، وجد وهذه الرغبة برزت من هنا من هذا المجلس. نجمت عن هذا المجلس، كما تفضل معالي الرئيس قبل قليل، ان الصندوق لا يؤدي هدفاً الهدف المأمول من هذا الصندوق لم يكن يقوم به الصندوق، وجد ان لذلك عدة اسباب: أولاً: الوحدة الادارية، التي كان يتمتع بها الصندوق، كانت وحدة ادارية صغيرة الآن فصلت له وحدة ادارية كبيرة. مدير يتأسر جهاز تنفيذي معين يقوم بعمله.

ثانياً: آلية الصندوق الذي يشرف على الصندوق كانوا عبارة عن عدد من الفنيين، وجد نتيجة التجربة انهم لم يستطيعوا ان يعملوا شيئاً، كانت وجهة نظر الحكومة ان يرفع مستوى هذا الصندوق كي يرقى الى مستوى يلعب دوراً فاعلاً في قضية البطالة والتشغيل.

رأت الحكومة انه اذا اريد لهذا الصندوق ان يلعب دوراً فاعلاً ومهماً في قضية البطالة والتشغيل، لابد ان يرتفع مستوى المسؤولين عن ادارة هذا الصندوق، فوضع كل الوزراء المختصين برئاسة احد نواب الرئيس، او الوزير الذي يختاره رئيس الوزراء، وقد يكون وجهة نظر ان يرتبط برئيس الوزراء.

وكما نعلم جميعاً هنالك وحدات ادارية كثيرة مرتبطة برئيس الوزراء، ديوان المحاسبة،

هذا من العمل

ديوان الموظفين، ولهم وحدة ادارية مستقلة، لكنها هي من حيث الارتباط ترتبط برئيس الوزراء، فوجد بأن هذا الصندوق اذا اريد له ان يرتفع لمستوى معين، يجب ان يرتبط برئيس الوزراء او نائب رئيس الوزراء، او الوزير عندما يختاره رئيس الوزراء.

الاهداف غيرت، الاهداف كانت فقط اعطاء قروض للأسر والأشخاص ذوي الدخل المنخفض، لو الأستاذ سليم الزعبي قرأ المادة (٤) والمادة (٥) لما نقول انه اعطاء البلديات.

لماذا اعطاء البلديات؟

اخر المادة، كي البلديات تقوم بمشاريع بنية تحتية، مشغلة بها اهل تلك القرية، او اهل تلك المؤسسة البلدية والقرية، فبالنسالي هي تذهب الى اسر وجماعات في داخل القرية، لتقوم لمعالجة البطالة.

انا اسف انني اضطريت ان ابحت في المواد (٦/٥/٤) ما كنا نريد ان نبحت بها، لكن احد النواب عندما اقترح ان يكون مرتبط بوزير العمل، وجهة نظر الحكومة هذه تكون مرتبطة برئاسة الوزراء، اذا رأى رئيس الوزراء ان وزارة العمل هي الوزارة التي هي مناسبة ان يرتبط بها هذا الصندوق، المادة صريحة، او الوزير الذي يختاره رئيس الوزراء، نائب الرئيس، عندئذ يمكن رئيس الوزراء ان يقول لوزارة العمل..

لكن هذا لا يفسر شيء من ادارة الصندوق ادارة الصندوق له وحدة ادارية متخصصة متميزة، يرأسها مدير تنفيذي قادر، وله جهاز تنفيذي كامل، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم.

اتوقع ان الامر اصبح الآن واضح والمواد التالية تعالج في حينه، كل موضوع طرحه الاخوان، فهذه المادة اقترح ان تكون اضافة اسم الوزارة: وزارة العمل، هذه قضية الرئيس، رئيس المجلس، قد يقرر المجلس ان رئيس المجلس هو وزير العمل يأتي في حينه، عند ذكر تشكيلات المجلس، الآن كما اشار معالي نائب رئيس الوزراء ان الحكومة لا مانع لديها ان يكون ايضاً مرتبطاً بسيادة رئيس الوزراء، هذا امر ايضاً واضح يأتي في حينه فقضية الارتباط الذي أثير في موضوع تحديد مسؤولية ولا ارتباط في السلطة التنفيذية لأي جهة، اصبحت الآن واضحة ومطروحة، اذ يمكن بحثها فيما يأتي من مواد على المادة الثانية الان نعرضه على المجلس الكريم على هذه؟ اذا قرر المجلس عند تشكيل ادارة المجلس، ادارة الصندوق، وقيل ان وزير العمل هو رئيس المجلس لا يحتاج الى اضافة هنا.

السيد عبد الكريم الدغمي: اذا اقر هذا المجلس الكريم، ان وزير العمل: هو رئيس مجلس الادارة، يحتاج الامر الى تعريف الوزير والوزارة، لانه ستصدر انظمة ايضاً بمقتضى هذا القانون من قبل الحكومة، فما المانع من طرحها على التصويت؟ وشكراً.

معالي رئيس المجلس: نحن نريد ان نكون بالصورة، اذا كان الاقتراح الثاني هو الذي نفي عليه، ان يرتبط برئيس الوزراء، في هذه الحالة ايضاً يبقى الامر على ما هو عليه، وامر مطروح على الجهتين اذا اردتم طرحه والقرار لكم، الأستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: الواقع انه اذا اخذنا الاقتراح، هذا تناقض مع توجه المجلس، ومع موافقة الحكومة التي ترى ان يرأس هذا المجلس رئيس الوزراء وقد ناقش او من ينيه، ويتناقض مع الاسباب الموجبة الواردة الواقع في المشروع هذا القانون ان الحكومة ترغب في ان ترفع درجة مسؤوليتها عن هذا الصندوق، لذلك ارجو ان يصوت المجلس، على المادة كما وردت في المشروع وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام الشيخ علي الفقير.

السيد علي الفقير: ما اظن ان الامر غامض الى هذا الحد، هناك مقترح من نائب نفي على اقتراحه، نعم هناك توجه كما هو ملحوظ من كلام النواب المتحدثين ان هذا الصندوق يجب ان يكون في مستوى معين وليس في مستوى وزارة، لذلك الخلاف بين ان يكون نائب رئيس الوزراء او رئيس الوزراء، باعتقادي ان لا بأس ان نحقق للنائب المحترم الي طرح الاقتراح ونفي على اقتراحه، ان تصوت على مقترحه هذا. فاذا فاز هذا المقترح فعندئذ سنعدل المواد الاخرى وفق هذا التوجه، لذلك من حق النائب ان يصوت على مقترحه.

معالي رئيس المجلس: هذا الاقتراح ايضاً يصوت عليه، ويصوت على ان يكون مجال الارتباط برئيس الوزارة مباشرة، ونفي عليه ايضاً، يعني ان يكون بالاعتبار اذا ذكرت وزارة العمل ووزير العمل نصاً بالتعريف التزمنا بعد ذلك بأنها لا يرتبط برئيس الوزراء وبخالف التشكيلة القادمة.

على ضوء ذلك انا لا مانع لدي ان يكون للمجلس الكريم بصورة الوضع.

السيد عبد الكريم البدغمي: نعم يا سيدي مقترحي ارجو ان يطرح للتصويت.

معالي رئيس المجلس: الاقتراح الأستاذ الدغمي، ونفي عليه ان يضاف الى التعريفات الوزارة: وزارة العمل والوزير: وزير العمل، من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٤ - ٦٩.

معالي رئيس المجلس: ٤ من ٦٩. يبقى الآن تنسيب اللجنة القانونية على ما جاء من تعريفات، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ اغلبية كبيرة، على اقتراح اللجنة القانونية. السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣ - أ - يؤسس في المملكة صندوق يسمى (صندوق التنمية والتشغيل) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري، وله بهذه الصفة حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها واستثمارها واستثمارها وابعاد العقود التي تقتضيها المهام والمسؤوليات المنوطة به بمقتضى احكام هذا القانون بما

في ذلك حق الاقتراض والاقتراض وقبول المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا والوقف والقيام بجميع الاجراءات والتصرفات القانونية والتقاضى امام المحاكم.

ب- يكون المركز الرئيسي للصندوق في مدينة عمان وله ان ينشئ فروعاً ومكاتب له في داخل المملكة بقرار من المجلس.

قرار اللجنة القانونية المادة (٣) الفقرة (أ)

تضاف عبارة (بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية) بعد عبارة (حق الاقتراض والاقتراض) الواردة فيها.

معالي رئيس المجلس: شكراً، السيد هشام الشراري.

السيد هشام الشراري: شكراً سيدي الرئيس.

انه من الواضح والمعروف ان شروط البنوك المقرضة لا تمنح اي قرض الا بوجود شروط للاقتراض المعروفة والتي تتمثل بوجود سعر فائدة ميسرة ان وجود هذا النص في رأيي يحرمنا من الوصول على موارد هذا الصندوق وبالتالي فان بقاء الصندوق يكون غير فاعل مما يؤدي الى تعطيل دوره الذي نطلبه في هذا المجلس وخاصة في الحد من مشكلة البطالة والفقر ومن المعروف لدينا جميعاً وخاصة في الظروف الصعبة التي تعيشها المملكة، علماً بأن القروض على الطريقة الاسلامية غير متوفرة ولا من اي مصدر. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:
بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس، اخواني النواب الكرام لا بد من ابداء وجهة النظر فيما يدور حول مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل المعروف على مجلسكم الكريم وبيان خلفيات وغايات هذا المشروع.

اخواني: لقد وضع مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل الذي بين ايديكم اليوم بهدف تطوير الاسس التي يقوم عليها الصندوق في السابق بعد ان تبين للحكومة ان مصلحة المواطنين تتطلب وضع مشروع القانون الجديد بصيغته واهدافه المبينة فيه.

لقد درست اللجنة القانونية الموقرة في مجلسكم الكريم مشروع القانون المذكور وايدت اللجنة باجماع اعضائها المحترمين المشروع بالصيغة المقدمة من الحكومة لكن اختلافاً حصل بين الاعضاء على اضافة عبارة «بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية» على مشروع الحكومة وقد جاءت هذه الاضافة على المواد ١/٣، ٦/د، ١٠/هـ، من مشروع القانون وباستعراض متأن لنوجهات نظر النواب المخالفين في اللجنة نجدهم ينطلقون من واقع لا اعتقد ان هناك خلافاً عليه بين السادة اعضاء المجلس الكريم جميعهم بما فيهم المؤيدون للاضافة المذكورة والمخالفون لها ويتمثل هذا الواقع في ان امكانياتنا ومواردنا الذاتية غير قادرة على تمويل هذا الصندوق وانه لا بد لنا من

البحث عن مصادر تمويل خارجية عن طريق الحصول على قروض ميسرة تمويل الصندوق مما يضعنا والحالة هذه امام خيارين لا ثالث لهما: اما ان يكون هناك صندوق يعين المواطنين على محاربة الفقر والحاجة ومحاربة البطالة او لا صندوق.

وهنا تبرز حساسية الموقف فان اقتصرنا من الخارج فلا بد ان نقيّد بقوانين وأنظمة الجهات المقرضة وجميعها تضع فائدة على القروض ولا شك ان الفائدة امر محظور في شريعتنا الاسلامية الغراء والاخذ به يشكل ضرراً.

وان نستغني عن القروض ونلغي فكرة انشاء الصندوق ونضرب بحاجات المواطنين عرض الحائط ايضاً امر يشكل ضرراً.

ومجلسكم الموقر صاحب القول الفصل لتجنب احد الضررين. مسترشدين بالاحكام الشرعية الواردة في القواعد الفقهية واستثناءها بذلك. وباستجلاء احكام هذه القواعد الفقهية نجد ان قاعدة منها تنص صراحة على ان الضرر العام يزال بالضرر الخاص وقاعدة اخرى تقول ان الضرورات تبيح المحظورات وثالثة تقول اينما وجدت المصلحة فثم شرع الله. وبالرجوع الى كتاب الله تعالى نجد ان اية كريمة صريحة قد حرمت اكل لحم الخنزير بينما اتت اية اخرى احلت اكل لحم الخنزير للمضطر.

انني شخصياً اياها الاخوة الافاضل مع كل توجه كريم يدخل على قوانيننا جميعها النصوص التي تجعل هذه القوانين متفقة مع احكام الشريعة الاسلامية لكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه فظروف بلدنا وواقعه الاقتصادي بشكل

خاص يحول دون تحقيق هذه الامنية العزيزة. ولا يمكن لأي منا ان يتجاهل هذه الحقيقة وان لا يعيشها مجرماً وحلواها فاذا ما امعنا النظر بذلك نرانا مضطرين للأخذ بالقاعدة الفقهية الجليلة القائلة «الضرورات تبيح المحظورات» لأننا مضطرون لتمويل الصندوق الذي سينشئ مشروع هذا القانون الذي بين ايديكم بقروض خارجية ومضطرون للتمشي مع أنظمة وقوانين الدول والمؤسسات المقرضة حتى نضمن انشاء الصندوق واستمراره الذي نعلق عليه جميعا الحكومة ومثلو الشعب آمالاً عريضة تخدّم بلدنا ومواطنينا.

وفي ضوء ما ذكر ارجو ان يصوت مجلسكم الكريم بالموافقة على مشروع القانون كما ورد من الحكومة مع العلم بأن هذه الموافقة تأتي منسجمة مع موافقة مجلسكم الموقر على تمويل بعض بنود الموازنة العامة للدولة من القروض الخارجية ذات الطبيعة والصفة المتماثلتين مع ما عليه مشروع هذا القانون. وصدق الله العظيم القائل «فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه» وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً، الشيخ عبد الباقي جمو.

السيد عبد الباقي جمو:

بسم الله الرحمن الرحيم، الانجاء عند بعض الاخوة في هذا المجلس ينطلق من مبدأ هذا او الطوفان، ونحن نقرأ في كتاب الله، ان الطوفان عندما عم، لم ينجو الا من ركب السفينة. (يا بني اركب معنا، ولا تكن مع الكافرين) فالاسلام هو السفينة، وركابها

هنا من أجل

المؤمنون بالاسلام، ابداً بمناقشة المادة الثالثة بما ورد في المخالفة من الاخوة الاعزاء الذين يذكرون هذا المجلس، بأن قوانيننا ودستورنا وضعي، واننا نعمل جميعاً بقوانين ودستور وضعية. والاسلام لا يعترض على الوضع، انما يعترض على ان يكون الوضع مخالفاً للاسلام، لأن الاسلام واحكامه وشريعته من وضع الله. والانسان مهما فكر لا يستطيع ان يتجاوز في تفكيره وعلمه، علم الله سبحانه وتعالى. ونحن لا نقبل مطلقاً، ان يطعن في نصوص الاسلام، منذراً الطاعنون، ومستشهدين بأعمال ناس لا يمتون الى الاسلام بصلة سوى الاعلان، لأن الاسلام حجة على الجميع، وعمل الناس لا يمكن ان يكون حجة على الاسلام.

وكما قلت سابقاً، ليس لعالم ولا فقيه ولا مجتهد ان يتجاوز النص، لأن الاجتهاد يتقطع عند ورود النص.

فالوعظة والارشاد كلاهما ركن من اركان الاسلام، ولا يجوز مطلقاً ان نطعن في الوعظ والارشاد، لأن بالوعظ والارشاد هدى الله الناس، فأخرجهم من ظلمات الجهل الى نور الاسلام، والعرب بعد ان كانوا رعاة ابل وغنم، بالوعظ والارشاد والكتاب والسنة، اصبحوا سادة الدنيا وحكام العالم، والمسلمون من غير العرب يعتزون بالعروبة ويتمنون ان ينتموا اليها، لأن نبي العرب المرسل الى العالمين انزل عليه الوحي باللغة العربية، وكان على العرب ان يعتزوا بالاسلام، لانه اعز العرب ومن انتمى الى الاسلام من غير العرب، فالوعظة من مهمة المرسلين والانقياء والعلماء والصالحين ووصف

الدعوة الى الاخذ بشريعة الاسلام بأنه موعظة وارشاد، امر لا يتقبله المسلمون، علماؤهم وعامتهم، ولذلك نرجو الا يتعرض اي واحد في هذا المجلس عندما يريد ان يبدي رأياً، الا يتعرض للاسلام، وكما ارجو الا يتخذ الاسلام مطية لتوصل الى غاية دنيوية، فالاسلام اعز واقدس من ان يكون مطية او وسيلة للوصول الى غايات شخصية آتية دنيوية دنية، فنحن نسمع في هذا المجلس اصوات مرة يقولون بأن الاسلام قناعات، ومرة يقولون بأن الاسلام معوق، فالاسلام التزام، والاسلام حرر الانسان وجدانياً، بحيث اصبح مثلاً اعل يضر به للانسان الذي يحقق السعادة الدنيوية والاخرية، ويكون لبنة صالحة في بناء الامة. ولذلك عندما نريد ان نبدي رأياً او نؤيد رأياً فلتجنب الاستشهاد بالاسلام، او الطعن في الاسلام وتعاليمه وايات الله واحاديث رسول الله.

ما يقال بأن الاسلام احل ما حرم فهذا غير وارد الحرام يبقى حراماً مؤيداً، انما فمن اضطر غير باغ ولا عال يباح له حتى ينقذ النفس من الهلاك ان يتناول ما يمنع عنه الموت، فان زاد ولو ذرة واحدة، جمع العلم والقدرة على الامتناع، فكانت هذه الذرة حراماً، فليست هناك ضرورة انقاذ الانسان من الموت.

ثم ليس لنا ان نستشهد بالنميري، النميري لم يهتف له علماء او مسلمون في الاردن ولا في سوريا ولا في العراق ولا في بغداد ولا في مصر، ولا في الشرق ولا في الغرب، انما هذا انسان حاول ان يتخذ من الاسلام مطية فأكبه الله على رأسه، وهذه نتيجة كل من يحاول ان

يتخذ من الاسلام مطية.

ثم الطعن في الشعارات، لا يزال هناك رجال يتبنون شعارات لمبادئ تحطمت وثبت نساها، وكان من مؤسسيها او على رأس مؤسسيها يود جاءوا بمبادئ وشعارات لا يزال بعضهم ينادي بها، وهم يعيشون في بلد الاسلام والمسلمين.

واما قولنا بأننا نعيش في دولة غير دينية فهذا كلام مردود، هذا بلد يتربع على عرشه ابن رسول الله، وابن الرسول لا يمكن ان يكون ملكاً على دولة غير دينية لأن الدستور يقول في مادته الثانية: الاسلام دين الدولة.

والدولة التي تدّين بالاسلام، لا يجوز لها ان تخالف الاسلام، واذا خالفنا لا يجوز لنا ان نبرر هذه المخالفات بفتاوى لا تمت الى الاسلام بصلة، اذا خالفنا فلنقل مخالفين، لأن المخالف المعترف بمخالفته آثم، واما الذي يخالف ويحلل ما حرم الله فهو ردة وكفر.

اما الذين يقولون ان المشكلات التي نواجهها، لا تواجه بالوعظ والارشاد، صدقت، اذا بقي الانسان واعظاً مرشداً دون ان يكون مطبقاً بما يتفق مع وعظه وارشاده ويعيش تحت اي شعار، ان كان هذا الشعار اسلامياً او اشتراكياً، او رجعياً، او رأسمالياً، فهذا دعي ولا يتخذ الدعي حجة على الاسلام ولا على شعارات، فمثلاً عندما دستور منهم بالوضع، وعملنا قوانين وانظمة ولكنني اعلم رجال مخالفون هذا الدستور، ومخالفون القانون والقياس النظام، ويتقاضون اضافة الى راتب النيابة من صندوق الدولة بحجة تخصصات رواتب تزيد على رواتب النيابة.

عضو الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/٧/١٩٩٢م ٢١

اذن الشعارات التي يتهم حاملها بأنهم مستغلون، اصحاب الشعارات الاخرى كذلك متهمون بل الجريمة ثابتة، ولذلك خير لنا الا نطعن في الشعارات ولا في المبادئ وبخاصة في الاسلام، لأن الاسلام دين الله، ومن يكفر بأية او يرفض حكماً من احكام الاسلام، فانه يعتبر مرتد عن الاسلام.

لذلك ارجو عندما تناقش مادة، ان تناقشها بحسب قناعاتنا وان نستشهد بما يحلو لنا، وان نتجنب الاستفتاء او الفتوى باسم الاسلام، نعم الاسلام له ثلاثة ميادين، نحن لا نشك في هذا ولا نختلف، ميدان العقيدة، وهو ميدان لا يمكن ان يتغير منه شيء، او يتبدل، او يكون هناك ناسخ ومنسوخ. وميدان العبادات: وهي كذلك توقيفية.

وهناك ميدان المعاملات لا ينكر تغير الاحكام بتغير الأزمان، الا ان هذا التغير لا يمكن ان يتجاوز حدود ما حد الله وشرع الله تبارك وتعالى. ولكننا عندما نريد ان نؤسس صندوق للمعونات فبماكاننا ان نكون هناك لجنة من العلماء لا من المتطفلين، ان تكون هناك لجنة من علماء المسلمين يضع قواعد ليقوم هذا الصندوق على قواعد، واسس اسلامية، حتى لا نتهم بالتجاوز، وحتى لا يتكلم كل حسب اهوائه ورغباته، ويستغني ويتعدي على الاسلام والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

كلنا من الأصول

سأناقش ما ذكره معالي وزير العدل وما ذكره المخالفان، وهو رئيس اللجنة القانونية، وأحد أعضائها نقاشاً موضوعياً هادئاً من الانفعال، أرى من خلاله أحقاق حق وإزهاق باطل، كنت أود أولاً من معالي وزير العدل، قبل أن ينصب نفسه مفتي، وفي هذا البلد لجنة افتاء وبقانون، وهي مختصة في هذا الأمر، ومن أهل العلم والفضل، والانتباه للولاء والحكومة والبلد، هم أقدر الناس على أن يقتضوا بهذه القضية، خاصة وأننا في مجال التكلم باسم الدين، بمقدار ما هو حق له أن يعني أن التكلم أمام محاكمة في القانون، وأنا لا أحمل شهادة الحقوق.

معالي رئيس المجلس: أرجو أن يكون النقاش للأنكار ولا تذكر أسماء مهملات كان السبب.

السيد علي الفقير: أنا ما تكلمت عن شخص، لا أقدم بشخص، رجاءاً ولن أقدم أنا أناقش الآن ورقة، أو كلام تكلم به معالي وزير العدل، بصفته الآن وزير عدل، لا بصفته يوسف مبيضين، وأنا أناقش وزيراً هنا ولا أناقش شخصاً، واتكلم الآن بلسان حكومة وأنا أدافع عن وجهة نظري الدينية ووجهة نظري ككاتب في هذا المجلس، وإذا أسأت الأدب، لك الحق أن تتكلم عندئذ وتتخطب كلامي، فأنا أتكلم إلا أني في عندنا في هذا البلد لجنة فتوى من علماء معتبرين، هم الذين يفتون في مثل هذه المسألة، كما أنه لا يحق لي أن أتكلم في القانون، وأصول المرافعات والمرافعة أمام القضاء، وأنا لا أحمل شهادة الحقوق، كذلك ليس من حقه أن

يتكلم في باب الفتوى، وفي البلد لجنة فتوى رسمية معتبرة هذه ناحية.

الناحية الثانية، أناقش من ناحية موضوعية فقط، أنا استغرب كيف أورد قاعدة، لأناقض بها نصاً في القرآن واضح، أن نعرف أن القواعد الفقهية مستنبطة من جملة النصوص، عندما أقول (لا ضرر ولا ضرار)، هذا حديث، فأستنبط منه قواعد، الضرر يزال، الضرر الأشد يدفع بالضرر الأخف وهكذا استنبط من النص، لكن لا يمكن أن اجعل القاعدة هي المرجع ما دام النص قد وجد، لأننا نعلم أنه لا اجتهاد في مورد النص، وإمام صراحة النص في القرآن الكريم، (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقوله تعالى: (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك لأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا، وأحل الله البيع وحرم الربا) وقد قال المولى عز وجل عذراً من يحاول أن يفتش على هذا الموضوع، ليعطي تبريرات شتى في أزمنة متباينة، يحاول من خلاله استحلال الحرام، فقد أعلن الله الحرب على المرابين فقال: (فأذن بحرب من الله ورسوله) وهل امتنا الآن تعيش صورة الحرب من الله عليها، والتي مكنت لشراذمة الأمم أن تسوينا الحسف واللذل والمهوان. ما هذا إلا نتيجة ما تقدم من أعمال وتبريرات لتحليل الحرام وتحريم الحلال.

قاعدة الضرورة أيضاً كما يذكرها علمائنا وكما تفضل سماحة الشيخ عبدالباقى أن ذلك يتعلق بقضية موت أو حياة إنسان وهذا معروف أن الحياة إذا توقفت على أكل الميتة، فإنه يأكل

منها بالقدر الذي يقيه حياً ولكن لا ينبغي أن يزيد، ونحن لسنا في حديث عن مثل هذا الوضع، نحن نتحدث في زمن ساعة وهناك بدائل، نحن متخوفون من اللجوء إلى البدائل الإسلامية، لا شيء، إلا لأننا الفنا شيئاً، لا نريد تغييره ولا نريد أن تنتقل إلى عالم جديد قد يكون أكثر روعة وقد يكون حالاً، وقد يكون أجل، خاصة وأن الذي ندعو إليه لم يكن يعني ابن ساعته ولحظته أمر طبق لقرون، وقامت على أساسه أمتة وحضارة وتاريخ، وفتوحات ماجدة، استولينا على العالم القديم بأسره، وقرعنا أبواب (فينما) ثانية، وطردها المستعمرين الصليبيين ثالثة وطردها التتار رابعة، أقمتنا دولة رامة وحضارة، على أساس لا ربا، وكانت اقتصاديات امتنا اقتصاديات عظيمة فهل معنى ذلك أننا نرجع نشكك حتى في التاريخ الذي وقع، أن الذي يحاول أن يشكك في مصداقية ما وقع، إنما يتهم الطرف الآخر بالجنون، أو الغباء، ونحن لسنا مجانين ولا أغبياء، فإن تاريخنا ينبغي أن يكون قيام حضارة واقتصاد ومال وسياسة مالية على أساس لا ربا.

وهل نحن نعلم من الله أن يقرر ذلك في أكثر من آية؟ وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم، في مناسبات عديدة وأحاديث صحيحة، عندما يقول عليه الصلاة والسلام (إن أربى الربا كمن يزني بأمة تحت استار الكعبة) ودرهم من الربا أشد عند الله من ستة وثلاثين زنية، نحن أمام نصوص من القرآن والسنة ما اظن أنها أقوى مثل قواعد الضرر العام، يزال بالضرر الأخف، أو قاعدة الضرورة إنما يمكن أن يعتمد

عليها بناء وإهمام هذا الطول الشامخ الذي أراه الإسلام العظيم ثم ما أورده أيضاً في كلمته، فإني كنت أود أن يقتصر على تقديم المشروع دون أن يتطرق إلى تحليل حرام، فإن أكل الربا مع الاعتراف بحرمته معصية، أما أن تأكله معتقداً حله، فهذه ردة عن الدين، فالخروج من الملة. وما دمت بين خيارين على قاعدة الضرر الأشد، يدفع بالضرر الأخف فإن هذا منطلق إذا كان ولا بد من أن تأكل الربا يا معالي الوزير فلنأكله معتقداً حرمته لا تأكله معتقداً حله، لأنني أرى لك أن تكون عاصياً. ولكني لا أرى أن تكون مرتد عن هذا الدين، وانتقل الآن للحديث عن مخالفة الأخوين الكريمين، وكنت أود ما دام الأمر في نهايته سيكون تصويتاً، والتصويت رفع لأيدي. وكما رفعت الأيدي مؤيدة حقاً، وكما رفعت أيدي مؤيدة باطل، ومع ذلك لومنا من أيد الباطل إذا رفع اليد مؤيدة له وكانت عندنا من رحابة الصدر، وجو الديمقراطية وحب الاحترام للآخرين، ما طوعنا وروعنا ودجننا، فأننا لو كنا على سجيئتنا الأولى، لكان ينبغي أن يضرب على وجهه عندما رفع اليد. أنا ما أتكلم على شخص معين، رجاءاً أنا باتكلم بشكل عام إذا طرحت قضايا متعددة، وأؤيد فيها وأنا أقول أنه نحن عندنا روح رياضية عندما نتحدث في القضايا، ولا نجبر إنسان بأن يرفع اليد أو ما يرفع اليد. فما دام الأمر سيبقى في إطار رفع الأيدي لجمع الأصوات، فهذا أمر لا محذور فيه واللقاء غداً بيننا وبينه عند الله عز وجل. لكن نحن عاهدنا الله أن لا نسمح لأحد أن يمس القضايا الدينية بهزء أو تندر أو سخرية لأن الموت أشرف، وإذا

كلنا من الله على

بالقدس الشريف، يدرك روح الاسلام الذي التزم مبدأ الوعظ والارشاد، بمعنى ان الاسلوب للدخول الى عالمه هو من خلال الحوار الفكري وليس من خلال السياط.

فأسلوب الوعظ والارشاد ليس عيباً فينا بل هو من مزايا من سلك طريق الاسلام ودعى الى الله على بينة وبصيرة من امره.

اما اذا كان يقصد بالوعظ والارشاد هو اسلوب الكلام فقط الذي يعتمد الشعارات كما ورد في الكلمة المخالفة، في اعتقادي اننا أيضاً ومن هذا المنطلق نناقش بوضوح وموضوعية، نحن ما نزال نحسن الظن ونؤمل خيراً، ولذلك لم نلجأ الا الى مثل هذا الاسلوب، وهو ان نؤكد للناس ان شعارنا كذا، وان طريقنا لرفع هذا الشعار وجعله حقيقة عملية واقعية، هو اسلوب الوعظ واسلوب الارشاد، لم نستخدم وسائل غير سلمية، والدستور قد نص على ان التعددية الحزبية، منوطة ومشروطة باتباع الوسائل السلمية فيما معنى الوسائل السلمية؟

هو ان تمارس اسلوباً في الاقتناع للمخالف، ان نظري كذا، ورأي كذا، هذا باعتقادي هو الاسلوب الذي اعتمدته الاسلام، ولذلك لم يجبر احداً على ان يدخل فيه، بل ان لا اكراه من الناحية اللغوية، فان لا نافية وليست ناهية والفرق بين النفي والنهي، ان لا تنفي اصل الاكراه ان يكون وسيلة اقناع، بينما لا الناهية تعني اعترافاً ضمناً، بأن الاكراه يمكن ان يكون وسيلة الاقتناع، فجاء الاسلام يقرر ان الاقتناع الذي يتحصن من خلال الاكراه لا يعترف به عند الله، ولذلك نحن لن نمارس الاكراه وسيلة اقناع الآخرين، فسنبقى في اطار

كان يعاب علينا اننا نتكلم بلغة الوعظ والارشاد، فليعلم من يقول هذا ان البديل عن الوعظ والارشاد بالحكمة هو العنف فهل تريدنا ان نتخل عن الوعظ والارشاد لنستخدم العنف معك، لان الله يقول (ادعو الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) فنحن نناقش بالحكمة والموعظة الحسنة، وتدعو أيضاً بالحكمة والموعظة الحسنة، اذا كان ذلك قدحاً فينا وانتقاصاً بقدرنا، وهزأاً بقولنا لمعنى ذلك ان شخصيتنا التي يحسب حسابها ويخشى منها هو ان نلجأ الى البديل وهو ان نكون بعنف وان نكون مستخدمين القوة والقسوة الارهاب، فهل تقبلون البديل هذا ام اننا يجب ان نبقي في اطار الحكمة والموعظة الحسنة، ما كان الوعظ معيباً في يوم من الايام بل ان الوعظ ارتقاء بالجنس البشري لاننا متطلقين بقول الله تعالى: (لا اكراه في الدين، قد تبين الرشد من الغي) وقوله تعالى: (لمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر) فيما دام الشرع قد اناط لك حرية الاختيار حتى في اعتقاد الربوبية، واعتقاد ما تشاء ولم يجبر عليك ولم يمنعك، ولم يستخدم ضدك اي ارهاب فكري، او ارهاب جسدي فان الاسلام في مسيرته، استوعب المخالفين واحتضنهم، ووفر لهم من اجواء الحرية ما جعل الاقباط المصريين يرأسون خليفة المسلمين عمر، يستجدونه على بني دينهم الروماني، حتى ينقذوهم من حكمه الظلمي المستبد وذهب عمر بجيش الاسلام العادل الفاتح الذي يحقق المساواة للجنس البشري ويعتزم ارادة الانسان وعقيدته.

ومن اطلع على وثائق المسلمين الفاتحين الأوائل والوثيقة العمرية، فينبغي ان يتعلم منها

فأولاً: أود ان ابين لاختواني الكرام القاعدة العامة التي قالها الامام مالك رضي الله تعالى عنه والتي أيدتها مقولة اسلامية ايضاً مقررة عند علمائنا، سيدنا مالك قال:

(ما من احد الا رد ورد عليه الا صاحب هذا القبر، وعنى به سيدنا محمد فهو الذي اذا قال قوله تشريع، واذا فعل فعله دين واذا سكوت وتقريره عندئذ مصدر من مصادر التشريع) فعله، قوله، تقريره، صفته الجسدية الخلقية والخلقية، كلها مصدر تشريعي، وهذا متفق عليه عند علماء الشريعة الاسلامية.

اذن المبدأ ان يرد على الانسان ما يقوله وارده، ولذلك كان النقاش بين ابي بكر وعمر مراراً، وكان النقاش بين الصحابة ايام وجود النبي وبعد وجوده ولذلك باب الاجتهاد مفتوح في الدين، والقاعدة في ذلك من اجتهاد فاحطاً فله اجر، ومن اجتهاد فاصاب فله اجران، ما معنى ان يفتح الاسلام لك باب الاجتهاد، ثم يعطيك اجر حتى ولو اخطأت، بعد ان تمتلك ادوات الاجتهاد، هذا شرط ضروري، بعد ان تمتلك ادواته، اما ان يجتهد من لا علم له بخمسه وطمسه، ولا يعرف كوعه من يوعه فهذا الذي لا يقر ولا يقبل بحال من الاحوال لذلك ينبغي ان يكون قد ملك ادوات الاجتهاد فيحق له ان يجتهد ولا حرج عليه، لان الاسلام لا كهنوتية فيه بمعنى انه حكر على عائلة معينة، او اشخاص محددين، بل ان الباب مفتوح لكل من ملك الاهلية ان يجتهد، حتى ولو كان عبداً حبشياً. القاعدة العامة الثانية التي نرجع اليها، ان الحق لا يعرف بالرجال، بل ان الرجال

الوعظ والارشاد وذلك لن يعيب. اما اننا يعاب علينا ان نرفع شعارات فلا ادري متى دخلت هذه الكلمة قاموس امتنا وهذا الجيل، الا في عهد القوميين، وعهد الاشتراكيين والعلمانيين الذين ملثوا الساحة العربية شعارات، ما رأينا منها في عالم الواقع وقد استلموا الامور وزمام الامور في اكثر من موقع ما عرفنا منهم الا شعارات، اما ما ينفع الناس فليس منه شيء، فلما الزيد فيذهب جفاء، اما ما ينفع الناس يمكث في الارض فلقد رفع شعارات، ومن منا على اختلاف فكره، لم يرفع شعاراً ولم ينادي بشعارات فيما معنى ان اهاب اذا رفعت شعاراً، ولا يعاب غيري اذا سلك نفس الطريق اما ان عبارة بما يتفق احكام الشريعة الاسلامية انها عبارة غير دقيقة وغير قانونية يعني لا تتفق مع الاسلوب القانون واللفظ القانوني من المعلوم ان العبارة العامة اذا جاءت في اطار خاص، وقضية خاصة، فان العام يحمل على الخاص عندئذ، فاذا كان بحثنا الآن في موضوع القرض والاقتراض، فجاء التقييد بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية، يعني لا يحق لك ان تقترض بالاسلوب الربوي بمعنى ان اي اسلوب فيه زائد على رأس المال غير مقبول، فالعبارة عندئذ وان كانت عامة في لفظها الا ان في خصائصها معنى خاص فهي دالة على كلمة اللا ربا، وبامكاننا ان نستبدل هذه العبارة بعبارة اخرى، فنقول القرض والاقتراض بطريقة لا ربوية، فنكون عندئذ قد حددنا المفهوم المراد بما يستطيع معه القانوني ان يتكلم في هذه القضايا بشكل واضح اما ان يجتهد على الاسلام باشخاص.

يعرفون بالحق وهذا يعني اني لا ادين الاسلام بأشخاص المسلمين لو ان الاسلام الآن يحاكى من خلال واقع المسلمين لبصق عليه، لأن الاسلام في واد والمسلمين في واد. ولذلك نحكم على الناس بالاسلام، ولا نحكم على الاسلام بالناس، لذلك لا ينبغي ان يميز جانب الاسلام بصلاحيته بفلان وعلان. حتى لو دخلنا هذا الباب يا اخوان، انا ألوم من يناقش ويفتح هذا الباب لأنه سيتأذى أكثر ما معنى ان يرى القشة في عيني، فلا يرى الخشبة في عيني، ما معنى ان يرى قشة النميري معيبة في جنب الاسلام، ولا يرى رموز القومية الذين اذلوا أمتنا واصلوها الى الهوان ما معنى ان لا يعاب عليهم وعمل فكرهم في هذه المقولات، ان يغمز جانب الاسلام بالنميري هذا غير حق، هذا غير حق، معالي الرئيس انا اتكلم اذا سمحت.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت استاذ حسني.

الدكتور علي الفقير: انا اناقش نقطة المخالفة التي تقدم بها العضوان، وهذا من حقي.

ما معنى ان نتكلم عن الاسلام مع ان هذا المبدأ خاطيء في اصله، وانا اصلا لا احتكم اليه، لأنني اميز بين الفكرة والمفكر، واميز بين الدين والعقيدة وبين الشخص الذي يعتقد، لذلك (محمد عبده رحمه الله) عندما ذهب الى اوربا فلما عاد سألوه ماذا رأيت؟

قال: رأيت هناك اسلاماً ولم ارى مسلمين فلما عدت الى الشرق رأيت المسلمين ولم ارى اسلاماً.

فرّق بين قضيتين، كل قضية مستقلة، ولذلك انا لا اعيب على الاسلام ان ابناء الاسلام قد قصروا ولم يفهموه حق الفهم، هذه ناحية ثم ما معنى ان اتكلم عن النميري، ولا اتكلم عن الشباب السوداني الذي يستولي على الحكم الان، وقد حقق المعجزات، حقق ما يشبه المعجزات، البلد العربي الوحيد على فقره، رفض ان يستلم القمح المجاني من امريكا، على فقره وجوعه ورفض، من باب احتفاظه بعزته وكبريائه التي غرسها فيه الاسلام العظيم، وآثروا ان يجوعوا اياماً على ان يزرعوا عندئذ كل شبر من ارض السودان، ليصلوا وباعتراف العالم الى الاكتفاء الذاتي، وهل فتح على السودان عوالم الخير من بترول وذهب واستقرار وانتصارات سمعتها بالأمس، في وقت عزت انتصارات الامة العربية فيها.

ما كان له ان يحقق هذه الابعاد الا لأنه اعلن هويته الاسلامية، ثم لا اعيب ايضاً على مؤسسة لبست لبوس الاسلام، مع تحفظي على ان هذه المؤسسة قد ظلمت وانها قد اجهضت مبكراً ولحسابات اجنبية وتدخلات اجنبية، هي مؤسسة (الريان)، لا ينبغي ان اقلل من شأن الدين ولا ان اعيب الاسلام ان حفة من الناس قاموا بمؤسسة مالية على اساس اسلامي ثم جاءوا ليعيبوا الاسلام عندئذ، هذا اسلوب امريكاني معنا خبرة من زمان، اقراؤا كتاب (لعبة الامم) (The Game of Nations) اقراؤوا هذا الكتاب ماذا يقول؟

ان التوجه السياسي الاميري العام، هو ان يوجدوا أنظمة ونظماً عربية تتبنى اسلاماً مزيفاً حتى يساء الى الدين من خلالها.

من هنا نحن الان نتحمل وزر بعض الحكومات الاسلامية العربية التي انتسبت اسلام زوراً، كما تضررتنا بصفة الاسلام في حكومة (السعودية)، التي هي ليست من الاسلام في شيء، هذا الاسلوب معروف، ولذلك لم نسمح ان يغمز بجانب الاسلام من خلال أنظمة او اشخاص، الاسلام يرى، الاسلام له خيرا وشركا عليك، لأن الاسلام كله خير.

اما مقولة ان الشعارات لا تواجه المشكلات، فاذا كان طرحي في لجنة قانونية ومجلس نيابي يشرع طرح فكرة اسلامية لتأخذ طريقها الى العمل اذا كان هذا الطرح يسمى رفع شعار، ودعايات انتخابية، ترى متى سأطالب عندئذ بالشرعية الاسلامية؟ هل اطلب المواطن الفقير الذي لا يملك من امره شيئاً، وليس صاحب قرار، واذا بقيت انا من على المنابر اطلب بهذا الامر، فهل معنى ذلك انني سأبقى حيس الشعارات ام لا.

اني وان دخلت قبة البرلمان، وآثرت الانتخابات انما كنت اسمي لأتخذ الوسائل السلمية من خلال قنوات الدستور لايصال أمتنا الى تطبيق الشريعة الاسلامية، وهذا ما التزمت به الحكومة واذكر الحكومة الرشيدة بهذا الموضوع والحكومة السابقة تلزم الحكومة اللاحقة.

والتزمت حكومة سيادة ابوشاكر، انها ستوائم بين تشريعاتنا وبين تطبيق الشريعة الإسلامية فاذا لم يغير في مثل هذا القضايا القانونية المطروحة. ونضع مثل هذه القيود التقليدية التي توائم شريعتنا، سنطالب بهذا

متى؟ نحمل العصا، هذا مالا نقبله لأننا ندعو بالحكمة والموعظة الحسنة، ان نطرحه في اللجنة القانونية فهذا منطوق وحق، ان نطرحه في المجلس الكريم ليصوت عليه فهذا هو حق، وما عداه الباطل، ولذلك لا يعاب عليّ اني رفعت هذا الشعار.

ولا يعاب عليّ اني أصر عليه، واطالب كل ضمير حي يدرك ان أمتنا ابتليت بالبعد عن دين الله واعرضت عنه حتى أذلها الله ان تعود ثانية لأن الرجوع للحق فضيلة، فخير من التمادي في الباطل لأن الله يقول: (ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى، قال رب اني حشرتني اعمى وقد كنت بصيرا، قال كذلك اتكك اياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى).

ان تتعالم عن آيات القرآن واحكام الشريعة، فهذا هو العمى بعينه، لا اعني عمى العيون انما اعني به عمى البصائر والبصيرة معاً.

لأن عمى القلوب اشد واطغر، وكان من الممكن ان نسمع بأن الشريعة لا ينبغي ان تطرح للتصويت لأن هذا امر مفروغ منه بداهة، لأن المسلم يجب ان يلتزم بدينه، كنت اتوقع ان يقال هذا الكلام، اما ان يقال استبعدوا الشريعة، لأن نظامنا وضعي ودستورنا وضعي، وما معنى الوضعية؟ ان الشريعة لا تمنع ان يكون لك دستور من قوانين صيغت عن اشخاص معينين، لكن مضمون هذه الدساتير يجب ان تكون اسلامية ما معنى القوانين الوضعية؟ الاسلام لا يمنعك من ان تضع القوانين لكل القضايا، ولكن شريطة ان ترجع ومرجعيتك في التقنين الشريعة الاسلامية.

كلنا من أهل

ذي القربى ويبنى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون).

ان دين يأمر بالعدالة المطلقة، والمساواة الرائعة، هذا دين يقال له ليس لك سبيل لأننا امام تشريع قانوني، ما معنى ان لا نشرع حرية قانوناً؟ وما معنى ان لا نشرع مسيرتنا في الشوارع قانونياً؟ ومن منطلق شرعي، وهل الشريعة بعيدة عن مثل هذه القضايا حتى نقول انها متطفلة، الشريعة الاسلامية هي شريعة الله التي لا مصلحة له في تشريعها، لأنه غني عن العباد لا يتضرر بنا لو أعرضنا، ولا ينتفع اذا قبلنا ولذلك جاءت الشريعة محققة الابعاد الاحترامية التي نريدها ونسعى اليها.

من هنا نحن ملزمون من باب الاحقاق حقوقنا وتحقيق المساواة العدالة بيننا، ان لا نحكم الا بشريعة الله، ما عداها ظلم وظلم وظلم. وهل تريدوننا ان نشرع الظلم لنجعله قانوناً باسم النظام العام، وباسم النظم الوضعية وباسم الدستور الوضعي؟

لقد عاهدنا الله ان لا نمرر قانوناً، اذا استطعنا بخالف شريعة الاسلام، اما قضية اين هي مصادر التمويل لمثل هذا الصندوق بطريقة اسلامية؟

لماذا تريدون اسلوب معيناً بحد ذاته؟

لماذا تريدون فلسواً بالذات؟

لماذا لا يكون في اسلوب هذا القانون هذا الصندوق ان يقوم بأعمال، بمعنى ان يوائم بين من يملك المال ومن لا يملك المال. لماذا لا يلجأ هذا الصندوق الى البنوك؟

فما يقول عنه حلال نحله، وما يقول عنه حرام نحرمة وما لا يتضح فيه الامر نسأل اهل الخبرة والاختصاص، فاذا بان الامر حكماً، واذا لم يبين يبقى الامر في غموض حتى يحله الله عز وجل، (الحلال بين والحرام بين، وبينها امور مشبهات، ما تركهن الله عز وجل سدى ولا من نسيان، وانما رحمة بكم حتى يبقى لك مجال من المرونة والحرية بالتحرك. لذلك نحن عندما نطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية، لا نتكلم الا بمنطق قانوني، والشريعة مقننة، وهناك تقنين لهذا البلد في قانون المعاملات، ان قانون المعاملات في الاردن قانون المدني، من اين نأخذ؟

من الشريعة الاسلامية، فهذه الشعارات عندئذ ترجمت الى واقع قانوني ام لا؟ لقد ترجمت وهذا ما نسعى اليه، ان نترجم شعاراتنا الاسلامية وقضايانا الدينية من خلال نصوص دينية، وهذا امر ليس بمستحيل. معالي رئيس المجلس: رجاء الاختصار اذا سمحت.

الدكتور علي الفقير: رجاءاً انا اتكلم في اطار ما ذكر ولم اخرج عنه، وهذه القضايا تستوعب منا كلاماً أكثر، ولكن عم اختصر. اذا كانت الشريعة الاسلامية قد عالجت كل القضايا الحياتية لأنها شريعة الله، وليست لزمن معين ولا لاشخاص معينين انها شريعة الله لكل زمان ولكل مكان، لأن الله يعلم الماضي والحاضر والمستقبل لا تخفى عليه خافية، ومراد الله من التشريع، هو تحقيق الحق والعدالة المطلقة بين الناس (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وينها

ليقول لها عندي جملة مشاريع، ولاشخاص معين، انا مستعد اراقب عليهم واحاسب حسابك، أعطية المال، وليكن شريك معك وشريك معه، اسلوب المضاربة، اسلوب القراض، اسلوب المراجعة، هناك اساليب متعددة، لقد قلت ولمعالي وزير الاقتصاد والتجارة سابقاً، ووزير التخطيط حالياً، وايضاً لوزير المالية ايضاً قلت هذا الكلام. قلت له:

لماذا لا نعرض الموازنة العامة، ونحن نرصد فيها مبالغ مالية تعتمد فيها على قروض خارجية. لماذا لا نطرح مشاريع الموازنة المقترحة في الموازنة الرأسمالية لماذا لا نطرحها على بنوكنا، وهي التي تملك سيولة مالية تزيد عن (مئة) مليار.

لماذا لا نقول يا بنوك اعملوا تكتل بنكي بين بعضكم البعض، ونخذوا هذه المشاريع متاولاً من الحكومة، ومولوها مالياً نسددها على اقساط لماذا؟ بطريق المراجعة، الاسلام ليس حكراً على قضية واحدة او جزئية معينة، الاسلام نظام اقتصادي كامل، وهو طبق في الماضي ويطبق الان في بلاد، وهو قد نجح نجاحاً عظيماً وباهراً، هل نشكك في قدرة الله على التشريع حتى نجعل من أنفسنا مشرعين أكثر من الله!

ان مجرد وجود مؤسسات غير ربوية لا يعني وجود اقتصاد سليم او اسلامي، انا باعتقادي بمقدار ما ألام اذا قلت كلاماً عاماً دون دليل، من حقي ان الوم من يقول مثل الكلام، ايضاً أقول ايضاً، ليس من المنطق ان يقال ايضاً، ان البنك الربوي والنظام الربوي، يعني اقتصاداً اسلامياً واقتصاداً سليماً، بمقدار ما نقول

انت بعمومية في هذه القضية، انا اقول ايضاً بعمومية مقابلة، وجوابك على عموميتي جوابي على عموميتك ولذلك ليس النظام الربوي النظام الامثل او المقبول، بل العالم الآن كله يشكو من النظام الربوي العالم كله، ونحن الذين ندعو الى البديل ولذلك سيكون في الايام القادمة بديلنا هو الذي يكون مقتنعاً به الغربي قبل المسلمين.

ويبدو ان امتنا لا تقبل اسلامها الا اذا صدر لها من امريكا واوروبا، فاذا صدر الاسلام تحت شعار (Made in England) او (Made in USA) سيقبلونه عندئذ على انه تقدم، تماماً كما صدر الينا (الماكسي) على انه (ماكسي) فاعتبر تقدماً مع انه هو الجلباب الاسلامي الذي طالب به الاسلام المرأة المسلمة، فما معنى ان يصبح رجعيماً اذا كان اسلامياً، واذا صدر باسم اوروبا واميركا يصبح تقدماً.

اما القول ان الجماعات الاسلامية لا تمتلك هذا المنهج، فمقولة ايضاً فيها عموماً لا يسلم ان الجماعات الاسلامية بل ان اشخاص مسلمين ودعاة للاسلام، باستطاعتهم ان يضعوا البديل في خلال ايام معدودة.

وليدكر سيادة رئيس الوزراء عندما طالبنا بانهاء التأمين على قروض اسكان ضباط القوات المسلحة، وكنت قد طرحت البديل ايامها وقلت ان البديل الاسلامي هو كذا وكذا وكذا ولما اقتنعوا به وافقوا عليه.

والآن هذا الصندوق التكافل التعاون الاسلامي جاء البديل الثري المغني، الذي يملك اموالاً، اضطر صندوق الاسكان ان يقترض منه الآن، اموال طائلة، الاسلام غناه، الاسلام

كلنا من الله

يعطيك البديل الذي لا يجورك الى البديل ولذلك لا ينبغي ان تقلل من أهمية ما نقول، وكذلك ايضاً ان تعطيل الجهاز المصرفي المتوقف على الربا بتعطيل الربا فليذهب الى الجحيم.

اذا اللي حريص عليه اللي اكل شعوبنا ومص دمنا انا مش حريص على المال، بديل ان البنك الاسلامي هو النظام الاسلامي، لا اعني البنك الاسلامي كبنك مؤسسة معينة، اعني به النظام الاسلامي الاقتصادية من خلال البنوك الاسلامية في العالم الاسلامي اثبت نجاعتها ونجاحها، والله لولا البنوك المدللة في هذا البلد لكان البنك الاسلامي البنك رقم واحد رغم حداثة سنه، والاسلام هو الذي سيثبت الايام انه دين الحق وما عداه زيف وباطل، والحمد لله رب العالمين.

معالي رئيس المجلس: شكراً الشيخ علي، الأستاذ كامل العمري.

السيد كامل العمري:

بسم الله الرحمن الرحيم الحقيقة انه فضيلة الشيخ لقد اغنائي عن الكثير مما سأقوله وكلمتي مؤيدة ومراذفة لما جاء به فضيلة الشيخ علي الفقير والشيخ جمر.

ان الاقتراح الذي ورد من اقلية اللجنة القانونية على المادة الثالثة فقرة (أ) وهو قولها بعد ما ورد في المادة (حق الاقتراض والاقتراض) عبارة بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية.

هذه العبارة اشارت حقيقة (الاخوين المعارضين) بحجة انها شعار ازعظ وارشاد او انها ليست حلاً وانما تشكل ارباكاً لأنها كما ورد في نص الاعتراض في ظل أنظمة غير دينية، انني

لأعجب كيف يسمى الحكم الشرعي وعظاً وارشاداً وليس فرضاً ملزماً لكل المؤمنين بالله وكان الوعظ والارشاد وصمة عار يا الله واي غموض في هذه العبارة والتي مضمونها ان يكون الاقتراض والاقتراض موافقاً للشريعة الاسلامية (أي بتحريم الربا).

ان تحريم الربا او ما يسمى بالفائدة متفق عليه بين جميع الفقهاء المسلمين مهما قل اخذا او عطاء. وان الانظمة غير الدينية لا يضيرها ان تتوجه نحو تطبيق شريعة تحرم الربا وقد وعدت بذلك لا سيما وهي ترزح تحت اعباء الديون الربوية على مدى سنين طوال. والبديل اياها الاخوة اعتمادها على المشاركة والمشاركة بين الدائن والمدين وذلك بتشغيل اموالها بأساليب لا ربوية وقد رأينا بأم أعينا كثيراً من المؤسسات المصرفية في بلدنا هذا وفي غيره اتجهت اتجاهها اسلامياً بما اغناها عن الاقتراض والاقتراض الربوي.

والحكومة قادرة بما لديها من كوادر مختصة ان تصوغ مشروع قانون لهذا الصندوق لا يتعامل فيه بالربا دون الاستسلام لقوانين وضعية مستوردة.

اما ان نستمرىء نجرع القوانين الوضعية ونستهجن احكام الشريعة الاسلامية في بلد اسلامي انما يعني تكريساً لهذه القوانين وكأنه يحرم علينا مخالفتها ولا يحل لنا تعديلها وهذا اعتداء على كرامة الأمة وعقيدتها ولذلك فاني مع التعديل والاضافة المطروحة. وان السودان الذي استشهد به فضيلة الدكتور على الفقير الذي اعتمد على نفسه يقول يرفع شعاراً الآن بأن رغيث العائلة خير له من رغيث الاغاثة واننا

مع هذا الشعار، اننا نفضل ان نموت جوعاً دون ان نأكل درهم ربا محرم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الأستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: شكراً معالي الرئيس،

اطن اننا سبقي امسام وجهتي نظري مقابلتين اولي تؤيد النص الوارد من قرار اللجنة القانونية والرأي الثاني يرفض وجود هذا النص.

التعديل الوارد في قرار اللجنة القانونية والتضمن اشتراط حق الاقتراض والاقتراض بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية اجد نفسي ومن منظور شامل منظور المواطن والشريعة الاسلامية اولاً ومنظور الحكومة التي يصعب عليها الحصول على قروض من دول اجنبية بغير فائدة مع ان الحكومة معذورة في هذا المجال ارى ان ينقسم هذا الموضوع الى قسمين: القسم الاول: هو حق الاقتراض، اي اقتراض الحكومة من الدول المقرضة، والقسم الثاني هو حق الاقتراض.

فالحق الاول وهو حق اقتراض الحكومة، والذي تسعى باستمرار اية حكومة كانت تسعى جهداً لايجاد المصادر الكافية لسد الحاجة في هذا المجال وهو مالا تستطيع اية حكومة ايضاً السيطرة عليها فاني ارى ان هذا الجانب يبقى مفتوحاً للحكومة حسب الظروف المناسبة، اي انه لا يكون مشروطاً بالشريعة الاسلامية، او احكام الشريعة الاسلامية لأنه ليس لدى أي شخص لدينا هنا سيطرة عليه اما حق الاقتراض، اي حق اقتراض الحكومة للمواطنين

فهذا ما يمكن السيطرة عليه، وقد سبق لحكومات متعاقبة ان اعطت الكثير من المواطنين، من الفوائد المترتبة على هذه القروض فأرى ان تكون هذا الجانب ان يكون مشروطاً بأحكام الشريعة الاسلامية، وان تتحمل الحكومة الفوائد التي تترتب على هذه القروض. لذلك فاني اقترح ان يكون النص على الشكل التالي:

في الفقرة حق الاقتراض بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية ويستكمل النص وحق الاقتراض المطلق ثم وقبول التبرعات والهبات وبذلك نحمي الكثير من الناس او المسلمين الذين يتخرجون من التعامل بالفائدة ونفتح المجال امام من يرغب التقيد بأحكام الشريعة الاسلامية بالاقتراض سواسية مع غيره من الكثير من ابناء المواطنين وبالتالي نحفظ النص من استمرارية وجوده ثم لا نقفل الباب امام من يرغب في ممارسة وتطبيق احكام الشريعة الاسلامية، فاذا وجد اقتراحي هذا استحسنائاً، ارجو ان يترك المجال للتشاور فيه، حتى نصل فيه الى الحل الوسط. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

كنت اتمنى على فضيلة النائب الشيخ علي ان يستذكر انه قبل شهور قليلة، كان بين ايدينا قانون الموازنة العامة، واعتقد ان فضيلته كان بين المصوتين على اقرار قانون الموازنة العامة والموازنة العامة تتضمن اكثر من بند من

بنود المشاريع الرأسمالية والتنموية وان هذه المشاريع سوف تمول بقروض خارجية وان القروض الخارجية كما هو معلوم، لا تعطى لهذا البلد الا (بالفائدة)، وهذا كله كان معلوماً عند المجلس الكريم بأجمعه، وحقيقة لا يمكن ان ينكرها اي اخ من الزملاء الافاضل.

اما اسلوب الهجوم الذي استعمله، فأخذ علي ما أوردت في كلمتي، من الإشارة الى بعض القواعد الفقهية امر لا اعتقد ان من حقه ان ينكر علي او على أي كان ان يستشهد بهذه القواعد الجلييلة، وليس من الضرورة ان يكون المستشهد مفتياً او مجتهداً، لقد قلت في كلمتي وانا قانع ان البلد بحاجة ماسة لانشاء هذا الصندوق وان الواقع الذي لا يمكن تجاهله هو ان مواردها الذاتية، عاجزة عن تمويل هذا الصندوق.

وانه لا بد من الاقتراض من الخارج، كما اقترضنا للموازنة العامة، لقد قلت في كلمتي يا فضيلة الشيخ ان الفائدة على القروض امر محظور في الشريعة الاسلامية ولم انكر هذا او انجني عليه، بل كنت صريحاً في كلمتي بالاشارة الى هذه الناحية بصورة خاصة ولكنني افترضت اننا نقف امام ضررين.

ضرر الاخذ بالفائدة وهو محظور بالشريعة الاسلامية، وضرر الغاء هذا الصندوق لأنه لا تمويل له اذا لم نقترض من الخارج ولقد تركت لمجلسكم الموقر، ان يختار بين هذين الضررين. وهذا القول صريح في كلمتي، انني ايتها الاخوان، لست مجتهداً ولا مفتياً، ولكنني مسلم مؤمن بأحكام الاسلام، كما يؤمن بها اي مسلم آخر وليس الاسلام حكراً على اي فئة من

المسلمين بل هو حق لكل المسلمين ان يتعطلوا به في قضاياهم ومعاملاتهم.

ان اشارك الى القواعد الفقهية لم تكن اشارة عابرة، فهذه القواعد موجودة وهذه القواعد تدل على احكام وتشير الى ان يؤخذ بها في معاملات.

انني شخصياً اعتقد انني كنت على صواب عندما استشهدت بهذه القواعد، واريد ان اوفق بين الاخذ بأحد الضررين استبعاد احد الضررين، وهو ان نحرم المواطنين الفقراء المحتاجين فوائد هذا الصندوق، واللجوء اليه في مصالحهم وفي اشغالهم وفي اعمالهم الخاصة انني وانا استنكر كل كلمة اراد بها فضيلة الشيخ الاساءة الي، أستنكر هذه الكلمة والقول له بأنني تكلمت عن قناعة، وانني استشهدت بأحكام فقهية، واستشهدت بأية قرآنية، وكل هذا من حقي أن الجأ اليه، ويلجأ اليه كل مسلم، فلماذا كل هذا القول، واعتقد ان المصلحة يا فضيلة الشيخ تقتضي منا ان نكون امناء على ما نحن فيه، فالبلد بحاجة والصندوق يسد حاجات البلد، ولا سبيل لتمويل هذا الصندوق الا بالقروض والقروض تعلم انه يترتب عليها فوائد، وقد قلت ان هذه الفوائد محرمة.

لكنني اردت ان اشير الى هذه القواعد الفقهية التي نخرجنا من هذا المأزق، وتعطينا الخيار بين اختيار أحد الضررين والأمر أولاً واخراً متروك للمجلس الكريم وهذا رأيي، والله من وراه القصد.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عطا الشهبان.

السيد عطا الشهبان: شكراً معالي الرئيس.

اسف لأنه لم يتاح لي المجال في الحديث عن هذا الصندوق. لكنني ارتأيت ان المادة (١/٣) من هذا القانون هي مدخلاً لي لابتداء وجهة نظري فابتداءً يا معالي الرئيس انني اؤيد جملة وتفصيلاً ما ورد على لسان الزميلين معالي الاستاذ عبدالباقي جمو ومعالي الاستاذ علي الفقيه وكذلك اؤيد ما اورده سعادة الزميل احمد عريدي العبادي من حيث توحيد الصناديق للأسباب التالية:

- أولاً اذا القينا نظرة شاملة للواجبات الموكلة لكافة الصناديق مثل صندوق التنمية والمعونة الوطنية، والزكاة، والضمان لآخره. لوجدنا ان هنالك تشابه في الواجبات مثل الحد من البطالة، وحالة الفقر، وتنمية المجتمع ككل.

- ثانياً عملية التوحيد هي توفير للجهد والتقليل من الامبراطوريات المتعددة.

- ثالثاً: تحقيق عدالة اجتماعية لكافة المواطنين في الملكية بحيث ان لا يكون احد الافراد ان ينتفع من عدة صناديق وآخر لا ينتفع من اي صندوق.

لذا معالي الرئيس لدي اقتراح محدد قبل اقرار هذا القانون والموافقة عليه هو ان تشكل الحكومة الرشيدة لجنة لاعادة النظر بدراسة واجبات هذه الصناديق وتوحيدها في دائرة واحدة وشكراً معالي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،

الاستاذ ابراهيم خريسات.

السيد ابراهيم خريسات: شكراً معالي الرئيس.

الواقع انا لا اريد مناقشة المادة وما ورد فيها من حيث المبدأ، مع تأييدي الكامل لما ورد في كلمات الاخوة الذين فندوا قول المعارضين، وموافقتي على ما ورد من اقتراح او من قرار اللجنة القانونية، ولكن انظر الى هذه المادة والعبارات التي وردت فيها وبخاصة العبارة التي اثار هذا الموضوع، بأنها من العبارات الزائدة على هذه المادة وليس هذا هو موضعها، لأنها تنص على مهام الصندوق وبخاصة عندما يقول: وله بهذه الصفة حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة، والتصرف بها واستثمارها واستثمارها وإبرام العقود التي تقتضيها المهام والمسؤوليات المنوطة به بمقتضى احكام هذا القانون.

العبارة التي تقول بما في ذلك حق الاقتراض والاقتراض.

فموضوع الاقتراض مكانه في المادة التي تنص على موارد الصندوق واما موضوع الاقتراض فمكانه في مهام الصندوق او اهدافه التي سترد في المادة (الرابعة والخامسة)، والاقتراض وارد في موارد الصندوق في المادة (السادسة) في فقرة (ب) تنص على المساعدات والهبات والوصايا المحلية والعربية والدولية الى اخره.

وفي فقرة (د) يضع القروض في المؤسسات.

فهذه العبارة التالية: بما في ذلك حق

هكذا من الشهبان

الاقتراض والاقتراض وقبول المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا والوقف.

هذه اعتبرها زائدة في هذه المادة وليس هنا مكانها، واقترح شطب هذه العبارة، والاكتفاء بالعبارة الأولى: المنوطة به بمقتضى احكام هذا القانون.

ثم يسأل بعدهما: والقيام بجميع الاجراءات والتصرفات القانونية والتقاضي امام المحاكم.

العبارة التي وردت في وسط هذه، ارى شطبها لأنها ليس هنا مكانها، ثم نتجاوز هذه المادة بعدها الى غيرها، ويأتي الحوار فيما بعد على الموارد وعلى الاهداف. هذا الاقتراح بشطب هذه العبارة معالي الرئيس وشكراً.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: الحقيقة نسب إلى قول من معالي وزير العدل، انني صوت على مشروع قانون الموازنة، ليعلم الاخوة الكرام انني اصوت على مشروع القانون مادة مادة. المواد التي فيها الربا والاقتراض لا اصوت عليها، وارجو من الاخوان ان يشاهدوا ذلك مني وحسب وانا في الحكومة لم اصوت مع هذه الفقرات ومع هذه الفصول، فانا اصوت على ما هو مشروع منها ولا اصوت ما هو ليس مشروعاً منها.

هذا فقط من باب بيان الحقيقة.

فانا حريص جداً، وتشهد رئاسة الوزراء انني ما وقعت قراص اقتراض، وانا وزير في

الحكومة، لأنه ربا، وهذه الرئاسة موجودة، انا حريص جداً على ان لا ادخل هذه المتاهة لأنها خطيرة، تؤدي الى جهنم وانا اريد ان لا ادخل جهنم ان شاء الله لذلك انا وقاف عند حدود الله عز وجل في الاحكام الشرعية، فما صوت على مشروع مادة او فصل او فقرة في قانون الموازنة، فيه ربا اقتراضاً او قرضاً.

وهذا باعتقادي لا يحتاج به علن، فأردت ان ابين ذلك الحقيقة، واما القول بأن استشهدنا بالآية القرآنية فباعتقادي كمن اراد ان يطع اياه، فاستعان عليه برضاه، فقال يا رضى الله ورضى الوالدين. شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي نقطة نظام.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقي نقطة النظام مرتبطة بتطبيق احكام المادة (٥٩) من النظام الداخلي لكي لا نكرر الاقوال تباعاً، ونعمل من هذه الجلسة جلسة حقيقة خطابات، تقول المادة (٥٩): يجب على الاعضاء المحافظة على النظام الكلام وعدم المقاطعة، وعلى المتكلم... (سيدي الرئيس هذه النقطة)... وعلى المتكلم ان لا يكرر اقوال غيره من الاعضاء.

وان لا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه، فاذا حاد العضو عن شيء من ذلك، لفت الرئيس نظره.

فسيدي الرئيس حقيقة، اليوم سمعنا ونحن حقيقة نسمع الكلام ونستفيد كثيراً حقيقة لكن حقيقي لكي نقر هذا القانون او لا نقره..

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت، هذه نقطة نظام.

لكن لم يكرر على ما سمعت بل اكتفى عدد كبير منهم بما قيل، وأشاروا الى ذلك.

السيد سليم الزعبي: سيدي الشيخ علي الفقير كرر كلام الشيخ جو.

معالي رئيس المجلس: على كل حال نقطة نظام استاذ سليم اذا تبحت تكملها ما عندي مانع، فقط الى هنا انا اشكر الاخوان الذين اكفوا بما قيل وأشاروا الى ذلك. الى هنا نقطة النظام.

السيد سليم الزعبي: اذا سمحت، يعني وايضاً شكراً للاخوان الذين اكفوا حقيقة، لكن في اخوان لم يكتفوا، لكن ايضاً انا اضع نقطة نظام هذه للمستقبل ايضاً.

معالي رئيس المجلس: واضح، شكراً استاذ سليم، الاستاذ معالي ابوعمد اذا سمحت باختصار، حتى ننتقل الى نقطة اخرى.

معالي وزير العدل: لن اطيل وسأذكر جملة واحدة فقط، اريد ان اذكر سماحة الشيخ علي بأنه كان عضواً في اللجنة المالية التي أقرت الموازنة العامة ولم نرى لسماحته اية مخالفة على قانون الموازنة العامة، بما احتواه من معلومات، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هناك اقتراح قدمه الاستاذ ابراهيم خريسات، وسمعت تلبية كبيرة عليه، ثني عليه. هل يقبل الاخوان باقتراح الاستاذ ابراهيم وثني عليه بعدد كبير، النقاش على كل الذي جاي، الميدان

واسع وأعطي الاستاذ ابوشجاع له الحق بذلك اذا ذكر اعطيه، لكن دعونا، ما دام سمعت تلبية كبيرة على اقتراح الاستاذ خريسات، الاقتراح كالتالي:

المادة الثالثة (أ) في الصفحة (الثانية)، ويكتفى بالفقرة (أ) حتى احكام هذا القانون، بما في ذلك يشطب لبقية الفقرة والان هذا يرد في مواد اخرى سواء كانت التمويل، او المصادر اخرى تأتي في مواد ثانية ان كان هذا زائد، ورأيت ان توافقوا على شطب بقية الفقرة (أ)، ونقلها الى مواد اخرى، فهذا معروض على المجلس الكريم من يوافق على ذلك؟

تقرأ المادة حسب التعديل، السيد المقرر.

السيد المقرر: يؤسس في المملكة صندوق يسمى صندوق التنمية والتشغيل يتمتع بشخصية اعتبارية، ذات استقلال مالي وإداري، وله هذه الصفة حتى تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها واستثمارها واستثمارها وإبرام العقود التي تقتضيها المهام والمسؤوليات المنوطة بها، بمقتضى احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت، هنا لآخر الفقرة (أ) مشطوب لأن هذا جاء كما ذكر الاستاذ خريسات جاء في مواد اخرى، استاذ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: ثم والقيام بجميع الاجراءات والتصرفات القانونية، والتقاضي امام المحاكم، هذه تبقى في المادة.

معالي رئيس المجلس: واضح اخوانا؟

اصوات: واضح.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٤٧ من ٥٨.

معالي رئيس المجلس: موافقة على ذلك، الان بقية المادة معروضة على المجلس الكريم بعد هذا التعديل، هل يوافق المجلس الكريم على المادة؟

موافقة كبيرة المادة (الثالثة) وافق عليها مع التعديل الذي ذكر.

(ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة).

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، استاذ مقرر اللجنة القانونية، المادة (الرابعة).

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤: يهدف الصندوق الى تمكين الافراد والاسر والجماعات الفقيرة، او المتدنية الدخل، او تلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل والانتاج، وذلك من اجل الاسهام في محاربة الفقر والبطالة.

قرار اللجنة القانونية

الموافقة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة: شكراً معالي الرئيس.

هذه المادة، مادة (٤)، ارى بأنها مادة هامة واساسية، وتستحق ان نقف عندها لأنها تتناول اهداف هذا الصندوق وغاياته، وكل عبارة ترد في هذه المادة تعتبر محدد لفلسفة هذا القانون واهدافه واعماله وممارساته، فالمسألة حسب ما رأى الاخوة الزملاء بأن القضية ليست قضية الجماعات الفقيرة والمتدنية الدخل، ويجب ان لا نمر كلمات مثل البطالة، القوى العاطلة عن العمل، في مثل هذه السهولة علينا ان نوسع اطار اهداف هذا الصندوق، وربطه بتوجهات البلد، بالتصدي لقضايا الوطن والمشكلات الصعبة التي اصبح المجتمع الاردني يواجهها، تقتضي منا حلول ومعالجات تنموية وحقيقية وجريئة.

فانا اقترح معالي الرئيس، اخواني الزملاء، ان تقسم هذه المادة الى (أ) و (ب) (أ) تتناول ما ورد بالمشروع كما جاء من الحكومة، وكما وافقت عليه اللجنة القانونية ان يضاف الى (أ) من هذه المادة فقرة (ب) تتضمن وضع البرامج والخطط اللازمة لفتح آفاق ومجالات العمل الريادي، امام افواج الخريجين الجدد، بالتخصصات المختلفة، والعمل على ربط هذه الخطط والبرامج دورياً، بأعداد الطلبة المتسجلين للجامعات والمعاهد العليا.

هذا ما اقترحه معالي الرئيس، وشكراً.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ احمد هويدي.

الدكتور احمد هويدي العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

يا سيدي، الحقيقة في المادة (الرابعة) والمادة (الخامسة) التي تليها، يتحدث القانون عن اهداف صندوق التنمية والتشغيل، في المادة (الرابعة) يقول القانون، او تقول المادة: يهدف الى تمكين الافراد حقيقة كلمة تمكين، كلمة غير واضحة، ماذا تعني هذه الكلمة؟

هل هي اعطاء الشرعية او الاذن بشيء؟ ام اعطاء المادة ام الممارسة، ماذا تعني كلمة تمكين؟

ايضاً وردت كلمة الافراد والاسر واضحة، لكن كلمة الجماعات غير واضحة الاطلاقاً ماذا تعني كلمة الجماعات؟ هل تعني الجمعيات الخيرية؟ هل تعني العشائر الحماثل؟ هل تعني ابناء الحارة الواحدة؟ ماذا تعني كلمة الجماعات الفقيرة؟ وكلنا نجمعون على ان هنالك (جسوراً واشقالات) من الفقر في الاردن في مناطق مختلفة.

ثم يقول او المتدنية الدخل، حقيقة ليس هناك من سقف ادنى او اعلى واضحاً في هذا القانون حول موضوع تدني الدخل، هل الذي يتقاضى (مائة) دينار دخله متدني هذا باعتقادي ان هنالك اناس يتقاضون (مئات) الدنانير، ويعتبر دخلهم في عداد الدخل المتدني، وهل ستمكن هذه الكلمة، كلمة المتدنية الدخل كثير من اصحاب النفوذ في ان يأخذوا اموالاً وقروض من هذا الصندوق لأن دخلهم متدني، لأن كلمة الدخل المتدني غير واضحة وغير محددة ثم ايضاً كلمات الفقر والبطالة الواردة في المادة، كلمات واسعة، ايضاً هذا دخول واضح جداً على ما تعمله وزارة العمل وديوان الخدمة المدنية ومؤسسة التدريب المهني حقيقة فيه تناقض في

الاشياء، يستوجب الدراسة الدقيقة العميقة لتمحيص الاشياء والخروج بنتائج صحيحة. ثم نقارن بين ما ورد في المادة الرابعة وما ورد في الاسباب الموجبة لقانون صندوق التنمية والتشغيل، حيث ورد هنا: نظراً لأن الحكومة تهدف الى تفعيل دور صندوق وتوسيعه.

وقبله اعترفت الاسباب الموجبة لقانون صندوق التنمية بفشله حيث قالت: (وهنا اقتبس) بأن اسلوب التمويل الحالي الذي يعتمد على الجمعيات التطوعية الوسيطة في توفير التمويل الافراد والاسر والجماعات من الفئات المستهدفة، لم يحقق الاهداف المرجوة منه.

اذن لماذا فشلت هذه الاشياء؟

حقيقة يجب ان نعرف لماذا فشلت الاسباب. ومن الذي ادى الى فشلها؟ وهل يحاسب الذي ادى الى الفشل ام لا يحاسب؟ هذه قضايا كثيرة، يجب ان تثار قبل ان نصوت على هذه المادة ويجب ان تناقش مع مناقشتنا لها. ثم ايضاً في نفس الاسباب الموجبة، تعترف الاسباب الموجبة او بيان الاسباب الموجبة، بأن هنالك فشل في الاهداف وفشل في آلية العمل، وفشل في آلية التنفيذ، وفشل في آلية الهيكلة في الصندوق، وفشل في آلية الارتباط ونحن أقرينا بأنه يجب ان يكون مستقلاً، بينا الاسباب الموجبة تقول بأنه:

(وهنا اقتبس) عبارة عن وحدة تنفيذية متخصصة ضمن بنك الائتماء الصناعي يدار بموجب اتفاقية الادارة الى اخره.

اذاً يا اخوان فيه هنالك تناقض كبير جداً، بين ما ورد في الاسباب الموجبة، وما ورد بالمواد وهذه المادة (الرابعة) بالذات، مادة عاتمة

وغائمة ليست محددة وليست دقيقة، وبالتالي فاني ارى انها لا تستوفي الغرض، ولا تحقق الغاية. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد الباقي جمو.

السيد عبد الباقي جمو: المادة (الرابعة) شطب كلمة (والجماعات) اقترح شطب كلمة (الجماعات) لانها في غير محلها لانه ليست عندنا جماعات محددة او معروفة. فتكفي كلمة الافراد والاسر الفقيرة، وكلمة المتدنية الدخل، كذلك لا تنسجم مع المادة انما نقول او ذوي الدخل المتدنية. وشكراً.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

اقترح شطب هذه المادة كلها، لانها ليست بذات مضمون، لان المادة التي تليها تتكلم بتفصيل عن المؤسسات والاشخاص المستفيدين من هذا الصندوق، فما معنى ان تأتي بمادة مستقلة، تتكلم بلغة عمومية تثير اشكالات كما اشار سماحة الشيخ عبد الباقي قبل قليل.

وكذلك ايضاً متى كانت الصياغة القانونية تقتضي التعليل؟ فكلمة وذلك من اجل الاسهام في محاربة الفقر والبطالة، هذا تعليل لقانون هذا ليس موضعه هنا، نص القانون يجب ان يبتعد عن قضية التدليلات وما يمكن ان يقنع الناس، نص القانون نص محدد. لذلك نلاحظ في المادة

(الخامسة) فقرة (أ) توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة او غير مباشرة، للأفراد والاسر والجماعات، من الفئات المتفعة بشروط ميسرة، (ب) توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية، وذلك تنفيذ مشاريع البنية التحتية الى آخره، (ج) توفير التمويل للأجهزة الحكومية وبالشروط التي يقررها المجلس الى آخره.

(د) التأهيل واعادة التأهيل لاحتراف مهن لم يسبق الاعداد لها، او صقل المهارات وتحسين الاداء الى آخره.

(هـ) مساعدة الافراد والجمعيات والمؤسسات الاهلية التطوعية.

التحديد في نص المادة (الخامسة) اوضح وادق وافضل، لذلك المادة (الرابعة) تزيد لا مبرر له لذلك اقترح شطب هذه المادة وشكراً.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

الواقع انه في فرق بين المادتين، فرق واضح المادة الاولى تتحدث عن هدف الصندوق انه الواقع افراد واسر وجماعات ايضاً صح في افراد فقراء في اسر فقيرة، في الواقع مناطق فقيرة، في قد تكون تنمية البادية، قد يكون في احياء في قرى او مدن، يسكنها جماعات، الواقع تعالج مشكلة جماعية ليست مشكلة اسرة، فالواقع المادة (الرابعة) كما جاءت صحيحة، وتتكلم عن تنمية، الواقع الاهداف هؤلاء الافراد والاسر والجماعات، الوسائل تتحدث

عنها المادة (الخامسة)، كيف يصل الصندوق الى ذلك؟ بالوسائل التي ذكرتها المادة (الخامسة) في الفقرات مختلفة، ولذلك انا ارى ان الترتيب صحيح ودوماً القانون يقول الهدف، ما الهدف منه ثم وسائل تحقيق الهدف.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس.

اثنى فقط على ما قاله رئيس اللجنة بعد التوضيح، الذي لديه. شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جمو: انا اوافق مع سعادة رئيس اللجنة، في ان المادة (الخامسة) هي غير (الرابعة) ولكنني لا اتفق معه على ان كلمة جماعة، تشمل حياً او قرية او بادية، لان الجماعة لا تسمى جماعة الا اذا كانت مؤلفة بموجب قانون، ولذلك كلمة الجماعة غير واردة، فالاسرة هي الاصل، الفرد ثم الاسرة، وما بعد الفرد والاسرة الأمة والشعب ولذلك كلمة الجماعات غير واردة لغة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: الحقيقة يعني لست ممن لا يفقه الفرق بين المادة الرابعة والمادة الخامسة.

أنا ادرك ان هذه المادة تنص على اهداف عامة، هذا الموضوع هو الاسباب الموجبة.

وليس لها تبرير هنا في صلب القانون لأن القانون قد نص في المادة الخامسة تفصيلاً على المستفيدين من هذا القانون، ولذلك عندما يقول توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة او غير مباشرة للأفراد والاسر والجماعات من الفئات المتفعة بشروط ميسرة.

يعني مضمون المادة الخامسة، المادة الرابعة موجود بكامله في المادة الخامسة لذلك اعتقد ان وجود هذه المادة تزيد تشريعي وقد وردت في الاسباب الموجبة، وقد وردت تفصيلاً في الاسباب الموجبة، ومعلوم ان الاسباب الموجبة تعتبر مذكرة ابضاحية لمشروع القانون، ولذلك يرجع اليها عندما لا يفهم نص بالقانون.

لذلك لا اري من باب حفاظنا على القانونية، والتنصيب القانوني ان توجد في المادة (الرابعة) هذه العبارات، ويكتب هذا في المادة الخامسة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي الاستاذ نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس،

لا اريد ان اضيف الى ما تفضل به سعادة رئيس اللجنة القانونية، من وجوب وضع المادة الرابعة لأن المادة الرابعة تختلف عن المادة الخامسة، كما تفضل وأبان ووضح، المادة الرابعة تتكلم عن الهدف من وضع هذا القانون، حتى صار نقاش طويل ووجدت الحكومة انه كلامها يؤدي بالغرض، لانه سماحة الدكتور النائب المحترم علي الفقير علق على كلمة (من اجل

هذا من المجلد

الاسهام في محاربة الفقر والبطالة) كل القانون كما اتجه هذا المجلس الكريم، كل القانون من اجل محاربة او من اجل الاسهام الحقيقية في محاربة الفقر والبطالة.

لذلك الحكومة عندما ناقشت هذا القانون كانت تريد ان تضع هذا التعبير، هذه العبارة في اول في سطر المادة (٤)، يهدف الصندوق الى الاسهام في محاربة الفقر والبطالة، وذلك بتمكين الاسر والافراد الى اخره.

او وجدنا ان كلاهما يؤدي الغرض اذن الغاية من وضع هذه المادة، هو توضيح وتحديد اهداف وضع هذا القانون.

المادة (٥) تتكلم عن الوسائل، هذه الناحية ملخصة عن رئيس اللجنة القانونية، انما النقطة الوحيدة التي لم توضح في الجماعات الفقيرة الجماعات هي ضرورة، والجماعات الحقيقية التي قصد فيها هنا الجمعيات، يعني لانه عندما نتكلم عن الوسائل الصندوق قال في الفقرة (ج) مساعدة الافراد والجمعيات والمؤسسات الاهلية الطوعية. . الخ الجماعات التي قصد فيها افراد تجمعوا، اما عن طريق جمعية، واما عن طريق جماعة، يعني فقراء وكذا، بدهم يعملوا مشروع متعاون مع بعضهم البعض، فلذلك وضعت كلمة الجماعات يعني ليس هنالك القصد من وضع كلمة الجماعة ليس هو كما نسرهما بعض الاخوان، هو اعطاء قبيلة او عشيرة او فخذ من عشيرة، انما تجمعات عن طريق انتظامهم، اما في جمعية تطوعية او تعاونية، او عن طريق اي تجمع عن طريق اتفاقهم مع بعضهم يريدون ان يقوموا بمشروع

انتاجي معين فليسمح لهم هذا القانون بذلك، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الشريفة.

السيد عبدالمجيد الشريفة: انا لا اختلف مع المادة الاصلية المقدمة من الحكومة او مع قرار اللجنة القانونية، انما كما بدأت في هذا الصباح، في اثار نقطة مهمة يجب ان اعيدها للأذهان الآن، وهذا موقعها كما اشار معالي الرئيس، صندوق التنمية والتشغيل ربط عند انشائه بينك الانماء الصناعي، ومارس اكثر من ستين في هذه العلاقة، ويتقديري فشل، والسبب في فشل الصندوق هو الآلية التي يمكن ان يحدد فيها الفقراء الذين يستحقون المشاريع، الفقراء الذين يستحقون المشاريع هم يحتاجوا الى جهاز كبير جداً، وقد يتجاوز في صندوق المعونة الوطنية، قد يتجاوز فوق (٣٠٠) موظف ومع هذا كله، قد يجد صعوبة كبرى في الاحاطة بجميع الفقراء التي يحتاجوا هذه المشاريع، فانا اقول المادة الرابعة نفسها هذه التي هي موضوع البحث، هي من صلب اختصاص صندوق المعونة الوطنية، كما قلت صندوق المعونة له انما هي.

اتجاه هو اعطاء معونات، وهذه عديدة بالحد الأدنى للفقر، ودراسات موجودة في وزارة التنمية الاجتماعية، لتحديد شرائح الفقر، جميعها الفقراء، وتحدد من هم الذين يستحقون مشاريع ائتمانية، فهذه المادة هي من صلب، وهي من اولويات عمل صندوق المعونة الوطنية، فانا اقول ما دام هنالك في جهاز لمعرفة الفقير،

ومعرفة دقيقة جداً، ولا يمكن شخص يأخذ مشروع الا بعد التأكد وهذا يحتاج الى كادر وجهاز كبير، اقول سبب الفشل مع بنك الائماء الصناعي، هو عدم القدرة على الاحاطة بالفقراء، فلماذا لا يمكن هنالك في تنسيق مع صندوق المعونة الوطنية، حتى يستعمل جهاز الصندوق المعونة الوطنية، يستعمل لمعرفة من هم الفقراء الذين يعطوا مشاريع، هذه الآلية يجب ان تكون رابطة قوية جداً بآلية معينة، بين صندوق المعونة وبين الصندوق والا يحتاج صندوق المعونة الى جهاز من الموظفين بالنسبة للرواتب وقد يأخذوا نصف امكانية هذا الصندوق، فلماذا لا نستعين بصندوق المعونة الوطنية، هو تحررنا عن الفقراء، ويقدم من هم الفقراء الى هذا الصندوق، وهذا الصندوق يصرف لهم بآلية معينة، مع صندوق المعونة الوطنية، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس،

المادة الرابعة، هي اول مادة تعين الهدف من هذا القانون، اي الاستراتيجية التي وضع القانون لأجلها، وهي بناء الهدف والوصول الى تحقيقه، فان هذه المادة، طبعاً تختلط بالهدف مع قانون المعونة، كما ذكر الاستاذ عبدالمجيد، ولذا اقترح ان يكون هناك الجماعات الفقيرة او المتدنية الدخل، والتي لا تتلقى اية معونة من صندوق آخر، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اتوقع بعد

ان تحدث اكثر من اثنا عشر شخصاً زميلاً، تبلور لدينا بعض الاقتراحات، وهناك المشروع المقدم، تنسيب اللجنة القانونية، اقتراح بشطب المادة، اقتراح بالاضافة، اقتراح بالتعديل هذه كلها اقتراحات اماننا، الابد اذا سمح لي الاخوان، القرار بشطب المادة الرابعة.

من يرى شطب هذه المادة؟

السيد الامين العام: ٨ من ٥٤.

معالي رئيس المجلس: هناك اقتراح الدكتور فوزي طمية، وقال ان المادة تصب (أ) و(ب) يضاف اليها وضع برامج وخطط لازمة. . الى اخر الاقتراح، اقرا اذا سمحت.

السيد الامين العام: الاقتراح المقدم من الدكتور فوزي الطمية (أ) هو كما ورد في المشروع، و(ب) وضع البرامج والخطط اللازمة، لفتح آفاق ومجالات العمل الريادي امام افواج الخريجين الجدد في التخصصات المختلفة، والعمل على ربط هذه الخطط والبرامج دورياً باعداد الطلبة المتسبين للجامعات والمعاهد العليا.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير التخطيط.

معالي وزير التخطيط: سيدي الرئيس باعتقادي هذا البعد مهم جداً واعتقد ان مشروع القانون قد اخذ به في، ماذا يعتبر الصندوق من اعمال المادة الخامسة، حيث نصت الفقرة (ج) حول اجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية للتعرف على المشاريع التي تمكن المتفع من تحقيق الاهداف، هذه بشكل

كلنا من الشاهلي

عام تعني دراسة السوق، ودراسة الموازنة، يعني هي احد الوسائل التي تحقق الهدف من تحسين مستوى الدخل وهناك اساليب اخرى عديدة، اذا اردنا ان ندرج هذه، سنضطر الى ادراج اهداف اخرى، شكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذا سمح لي الاخوان، الواضح اذا كان الدكتور فوزي يصير على طرحه للتصويت، فبمعني هناك وسائل مثل ما حكى معالي الوزير ووضح رئيس اللجنة القانونية ان هذه المادة هي اهداف ثم الوسائل تأتي في المادة الخامسة، دكتور فوزي.

السيد فوزي الطيمية: سيدي الرئيس. خلال هذه السنوات راجعنا العديد من القوانين والتشريعات، واحياناً يجب ان لا نكتفي بالعبارات العامة، اجراء بحوث ودراسات، ماذا تعني؟

قد تعني اشياء كثيرة، لكن هنا انا بهذا الاقتراح أردت ان اوضح رؤية معينة لعمل هذا الصندوق، وان اوظف هذا الصندوق وامكانياته، لخدمة هدف حقيقي، وهو معالجة البطالة المتزايدة من خلال خريجين الجامعات والمعاهد العليا، نحن نواجه مشكلة حقيقية فلا بد من ان يكون هناك تنسيق في الرؤية بين هذا الصندوق وبين قضاياتنا الاخرى الوطنية والهامة، هذا هو الفلسفة خلف اقتراحي وسيكون لهذا الاقتراح ترجمة في المادة الخامسة ايضاً عندما سنأتي اليها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ نحن حقيقة ليس موضوع نقاش الان، نحن نطرح المشاريع للتصويت، الاضافة الي اشار

اليها الاستاذ الدكتور فوزي الطيمية مطروحة على المجلس الكريم.

من يوافق على هذه الاضافة للمادة الرابعة كبند (ب)؟

السيد الامين العام: ٧ من ٥٦.

معالي رئيس المجلس: هناك تعديل اقترحه الشيخ عبدالباقي، وطلب حذف اسم (الجماعات) وتصبح يهدف الصندوق الى تمكين الافراد والاسر الفقيرة او ذوي الدخل المحدود، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم. الحقيقة لم يوضح لغاية الان، معنى الجماعات الفقيرة، ولذلك انا اردت ان اوضح قبل هذا يعني في عندنا (١٠) (١٥) مهندس عاطلين عن العمل عملوا شركة، تقدموا، فيعطيه الصندوق، عندنا (٢٠) (١٥) عامل ارادوا عمل مزرعة، فيعطيه هذا الصندوق، يعني هذا معنى الجماعات لانه كفرد بتقدم، لكن هو يريد يضم جهده الى جهد غيره، لتتكون من هذا، حيثئذ يعطيه الصندوق، هذا ما أردت ان اوضحه، معنى الجماعات الفقيرة التي اعادها المشرعون، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الكلمة الاخيرة عن الموضوع الشيخ عبدالباقي بصفته صاحب الاقتراح تفضل.

السيد عبدالباقي: جمو: لا تعني (الجماعات) المعنى الذي ذهب اليه معالي نائب الرئيس، ولا فضيلة المقرر وافقي معالي نائب الرئيس في ان (الجماعات) تعني الجمعيات، انما

أ (توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة وغير مباشرة للافراد والاسر والجماعات من الفئات المتفعلة بشروط ميسرة.

ب) توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الضرورية لعمليات الانتاج، او المكثفة للعمالة في المناطق التابعة لها.

ج) توفير التمويل للأجهزة الحكومية والشروط التي يقرها المجلس لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية وبرامج التنمية الريفية شريطة ان يعتمد ذلك على زيادة المشاركة المحلية في الانشطة الانتاجية، او تنفيذ مشاريع مكثفة للعمالة، والتي توفر دخلاً لذوي الدخل المنخفض.

د) التأهيل واعادة التأهيل لاحتراف مهنة لم يسبق الاعداد لها، او صقل المهارات وتحسين الاداء في المهنة التي يتسبب المنفعة اليها.

هـ) مساعدة الافراد والجمعيات والمؤسسات الاهلية التطوعية المحلية، على تطوير قدرتها لتحديد وتحضير المشاريع الصغيرة الموجهة للفئات المتفعلة من الصندوق.

و) اجراء البحوث والجمعيات والدراسات الميدانية للتعرف على المشاريع التي تمكن المنتفع من تحقيق الاهداف المتعلقة بالصندوق وواجه نشاطه.

ز) تنسيق الجهود مع المؤسسات العاملة في ميادين العمل الاجتماعي الانتاجي، بما يؤدي الى منع الازدواجية في التمويل واقامة المشاريع.

نحن نعلم انه لا يمكن ان تكون هناك جماعة الا بترخيص ونظام، وهذا ما اشترت اليه، اذا أردت ان تمارس عملاً جماعياً، ويكون لها الحق بأن تطلب قرضاً او مساعدات او تمويلاً من جهة ما، لذلك نحن عندما نريد نعمل عملاً نؤسس جمعية، هذه الجمعية قد تكون جمعية خيرية، او تكون جمعية تعاونية ولم نقل بأن هناك جماعة تعاونيون، ولا جماعة خيريون، لذلك اذا اردنا ان ندخل هذا النوع من المواطنين فنقول الجمعيات ولا نقول الجماعات، لأن الجماعات غالباً ما تكون لها اهداف غير اهداف الجمعيات التعاونية والخيرية لذلك اقترح ان تكون اذا كانت ضرورة الجمعيات وليست الجماعات.

معالي رئيس المجلس: اقترح الشيخ عبدالباقي ان تكون جمعيات وليست جماعات، من يوافق على ذلك؟

الجمعيات بدل جماعات.

لم يفوز الاقتراح، يبقى اماننا المشروع المقدم وموافقة اللجنة القانونية عليه، من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: ٤٤ من ٥٦ وموافقة عليه.

معالي رئيس المجلس: المادة الخامسة السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٥) يتولى الصندوق تحقيق الاهداف الواردة في المادة الرابعة، من هذا القانون المساهمة بما يلي:

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: اعتقد انه فيه نقطتين لغويين اذا تكرم المجلس واذا وافق على ذلك.

في نقطة (د) تقول: التأهيل واعادة التأهيل لاحتراف مهن لم يسبق الاعداد لها او. اعتقد انها (واو) وصفل المهارات وتحسين الاداء.

نقطة (و) تقول: اجراء البحوث والجمعيات لغة اعتقد انه اجراء الجمعيات كلغة غير واردة، اجراء البحوث والدراسات. لانه ما فيه اجراء للجمعيات اذا تكرم المجلس الكريم.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير التخطيط.

معالي وزير التخطيط: خطأ مطبعي هنا، هو اصلاً اجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية، هذا هو النص الاصلي.

معالي رئيس المجلس: تدقق وتصحح على هذا الاساس، الدكتور عوني البشير.

الدكتور عوني البشير: شكراً معالي الرئيس.

معالي الاخ ابراهيم كان يتكلم عن التضاد في الدوائر الحكومية وانا مقتنع معه في كل كلمة يقولها، لمثلاً هناك دائرة في الحكومة، التي هي وزارة التنمية الاجتماعية تجري دراسات اجتماعية ويجب ان تعتمد هذه الدراسات، كما

تعتمد وثيقة تأتي من وزارة الداخلية لغاية الاشخاص المطلوبين لامور المحكمة او حكمه بقضايا، فيجب ان نخفف من هذا التضاد والي يسموه (Duplication) او التكرار في دوائرنا ومن هذا المبدأ عندما اقترت المادة السابعة في مشروع الحكومة بأن هناك الوزراء الي هم: رئيس الوزراء، وزير الصناعة، وزير المالية، وزير التخطيط، وزير العمل، وزير الزراعة، وزير التنمية الاجتماعية.

انا متفق مع توجه الحكومة بذلك، لانها رفعت سوية هذا الصندوق الى ان يحل مشكلة البطالة التي هي مشكلة تستعصي على اي وزارة، ويجب ان يكون هناك اكثر من وزارة بها. تقول الفقرة (ب): توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك لتنفيذ مشاريع البنية التحتية.

كما افهمه من هذه المادة: بأنها سيحول الصندوق هذه المجالس البلدية والقروية.

وانا ضد هذه المادة، لأن تمويل المجالس البلدية والقروية موجود كما تفضل معالي الاخ عبدالكريم الدغمي في بنك تنمية القرى والمدن.

يعمل على توفير التمويل عن طريق انه يطلب من بنك التنمية والقرى والمدن بتمويل هذه المشاريع، اما لا يكون منخصصات الصندوق او من مال الصندوق نفسه. من هنا يجب ان نضيف الى مجلس الادارة وزير البلدية والقروية للمساعدة في هذه النقطة.

الخاء نقطة (ب) يستوجب منا اضافة معالي وزير البلدية والقروية الى المادة السابعة وشكراً.

عصر الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/٧/١٩٩٢ م ٤٥

الاشارات من كل جانب، وانه بحاجة الى تدقيق اكثر، نقف عند هذه المادة، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٥ - ما يجد من اعمال.

انتخاب سعادة السيد بسام حدادين مقررراً للجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة خلفاً للمرحوم السيد نايف الحديد.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد الامين العام:

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة الساعة الخامسة من يوم الاحد القادم ان شاء الله، ترفع الجلسة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ احمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: اعتقد ان المادة الرابعة بداية يهدف الصندوق والمادة الخامسة يتولى الصندوق لتحقيق الاهداف، انا اقترح يعني ان تصاغ الفقرة (أ) على النحو التالي:

توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة وغير مباشرة للأفراد والاسر والتجمعات الفقيرة او المتدنية الدخل او العاطلة عن العمل. ويدخل في ذلك اقتراح الاستاذ فوزي الطعيمة حول موضوع الافراد العاطلين عن العمل، حتى ولو كانوا حلة شهادات جامعية من اجل ممارسة العمل والانتاج والاسهام في محاربة الفقر والبطالة وبما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية، اقترح هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، يبدو ان

«انتهت الجلسة»

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

كل من الشاغل